القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات

استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والمراهقات

UNFPA

المحتويات

الاختصارات 3

التمهيد 4

مسرد المصطلحات والمفاهيم 5

نظرة عامة 8

الرؤية 9

السياق والدروس المستفادة 13

ما الذي يتعين تغييره؟ القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات 20

تنفيذ إطار عمل القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات 21

المسار 1 ضمان توفير خدمات مراعية للمنظور الجنساني في مجال الصحة الجنسية والإنجابية 23

المسار 2 الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة 26

المسار 3 تعزيز الفرص والخدمات القائمة على النوع الاجتماعي والحقوق للمراهقين والشباب 27

المسار 4 جمع البيانات السكانية والبحوث المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتحليلها واستخدامها 29

العامل التمكيني 1 تعزيز آليات المساءلة: القوانين والسياسات والمؤسسات والأنظمة 31

العامل التمكيني 2 تعزيز المعايير الاجتماعية والجنسانية العادلة 32

العامل التمكيني 3 تعزيز الحركات النسائية 35

الرابط 1 تعزيز أوجه التآزر بشأن التمكين الاقتصادي والإنجابي للمرأة 36

الرابط 2 دعم العمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني 37

الرابط 3 دعم الابتكار والتكنولوجيا المراعيَيْن للمنظور الجنساني 38

تحقيق نتائج مؤسسية 39

تحقيق نتائج برنامجية 41

الاختصارات

AIDS	متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)
ACA	القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CRVS	نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية
COVID-19	مرض فيروس كورونا المستجد 9102 (كوفيد-91)
CSE	التثقيف الجنسي الشامل
CSO	منظمة مجتمع مدني
FGM	تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان)
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GTA	نهج التحول في المواقف الجنسانية
HIV	فيروس نقص المناعة البشرية
HCT	الفريق القطري للعمل الإنساني
HNO	الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية
HPC	دورة البرامج الإنسانية
HRP	خطط الاستجابة الإنسانية
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
ICPD	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
ICPD PoA	برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
JIAF	إطار التحليل المشترك بين القطاعات
LGBTQI+	المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين ومجموعات الأقليات الأخرى (مجتمع الميم)
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SERP	خطة الاستجابة لمعالجة الأثار الاجتماعية والاقتصادية
SOGIE	الميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني
SRH	الصحة الجنسية والإنجابية
SRHR	الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية
STI	العدوى المنقولة جنسيًا
SWAP	خطة العمل الموضوعة على نطاق المنظومة (بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)
TFGBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا
UNCT	فريق الأمم المتحدة القطري
UNCT SWAP	سجل أداء فريق الأمم المتحدة القطري الخاص بخطة العمل الموضوعة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان

التمهيد

يذكرنا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله الذي وضع في عام 1994 بأن المساواة بين الجنسين لا تزال عنصرًا محوريًا من أجل تحقيق التنمية المستدامة والعادلة.

أثبت لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على مر السنين، من خلال عمله أن الأبعاد الجنسانية والأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان في قضايا الصحة الجنسية والإنجابية والسكان تشكل حافزًا قويًا للتغيير التحويلي عبر قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والبيئية. وقد عزز العمل العالمي لتحقيق المساواة بين الجنسين الحركات النسائية، ومكّن من إقامة التحالفات عبر الوطنية، كما أسهم في مراجعة التشريعات التمييزية في العديد من الدول.

على الرغم من أن هناك مكاسب واضحة في العديد من مؤشرات المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات، إلا أن النتائج بمرور الوقت لم تكن متسقة، ولا تزال ملايين النساء حول العالم محرومات من الحق الأساسي في اتخاذ قرارات بشأن أجسادهن ومستقبلهن. وتفتقر مائتا مليون امرأة إلى الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة؛ حيث تحدث ستة من أصل سبع إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى المراهقات، كما يؤدي ظهور السياسات المؤيدة للإنجاب والانتقاء المتحيز لنوع الجنس إلى تقويض الاستقلالية الجسدية للمرأة وخلق ديناميات سكانية تنطوي على مشاكل. علاوة على ذلك، إذا استمر الاتجاه الحالي، فستتعرض 68 مليون فتاة لخطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بحلول عام 2030. وتتفاقم هذه التحديات بسبب قضايا مثل تغير المناخ والتحولات الديموغرافية والصراعات المستمرة وجائحة كوفيد-19. ونحن في صندوق الأمم المتحدة للسكان، نعتقد أنه لا مجال في مستقبلنا المشترك للتفاوض عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان.

بالنظر إلى التحديات العالمية الحالية والناشئة والمعقدة للغاية، يتعين علينا العمل من أجل خلق عالم تصبح فيه القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات حقيقة يومية لجميع النساء والفتيات. وبهذه القناعة نمضي قدمًا من خلال الاستفادة من الجهود القائمة، حيث نقدم إطار عمل تطلعي يساعد في تمهيد الطريق نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق النساء والفتيات.

ومن خلال إطار عمل **القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات: استراتيجية تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والمراهقات**، لدينا فرصة لمعالجة الأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز وعدم المساواة والاستبعاد بينما يعيد العالم التفكير في جميع الأنظمة في أعقاب الجائحة والتراجع العالمي عن دعم المساواة بين الجنسين والحقوق الإنجابية.

ومع التطلع إلى عام 2030، وفيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أي أحد خلف الركب، يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان التزامًا تامًا بتحقيق هذه الرؤية مع شركائنا، بالتعاون مع النساء والفتيات على اختلاف مشاربهن.

دييان كيتا

نائب المدير التنفيذي لبرنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان

مسرد المصطلحات والمفاهيم

القدرة على التصرف: قدرة الأفراد على امتلاك القوة والموارد اللازمة لتحقيق إمكاناتهم واتخاذ قراراتهم بحرية.

الاستقلالية الجسدية: يشمل مفهوم الاستقلالية الجسدية قوة الفرد ووكالته لاتخاذ خيارات بشأن جسده ومستقبله، دون التعرض للعنف أو الإكراه. وهذا يشمل اختيار متى، ومع من، وما إذا كنت ممارسة الجنس و/أو الحمل أم لا. كما يعني حرية طلب الرعاية الصحية دون الحاجة إلى إذن من أي شخص.

المساواة الرسمية والموضوعية: تتطلب المساواة الرسمية، التي يشار إليها غالبًا بالمساواة "أمام القانون"، من الدول توفير المساواة في القانون وفي المعاملة لجميع الفئات وإلغاء أوجه التمييز في القوانين والسياسات على أساس خصائص المجموعات، مثل العرق أو النوع الاجتماعي. كما اعترفت الهيئات الدولية لحقوق الإنسان بمبدأ المساواة الموضوعية، أو المساواة "الفعلية"، الذي يسعى إلى معالجة التمييز المتأصل من خلال مطالبة الدول باتخاذ تدابير إيجابية لمعالجة أوجه عدم المساواة المتنوعة التي تواجهها المجموعات.

التحليل الجنساني: دراسة نقدية ومنهجية للاختلافات في القيود والفرص المتاحة للفرد أو مجموعة من الأفراد على أساس جنسهم و/أو تعبيرهم وهويتهم الجنسانيين.

مجال المسؤولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي: التنسيق على الصعيد العالمي لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يعمل بشكل جماعي على تحسين فعالية الاستجابة الإنسانية ومساءلتها بهدف منع جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدتها والتصدي لها، وضمان الاعتراف بتمثيل الناجين وتعزيز قدراتهم واستخدام الجهود الوقائية الأولية بفعالية لمعالجة أوجه عدم المساواة الجوهرية بين الجنسين.

المساواة بين الجنسين: المفهوم القائل بأن جميع البشر، رجالاً ونساءً، أحرار في تطوير قدراتهم الشخصية واتخاذ الخيارات دون قيود تفرضها القوالب النمطية أو المعايير أو الأدوار الجنسانية أو التحيزات. يُقصد بالمساواة بين الجنسين، تقدير المجتمع المتكافئ للنساء والرجال في كامل تنوعهم والأدوار التي يؤدونها.

الإنصاف بين الجنسين: المعاملة المنصفة للرجال والنساء. قد يشمل ذلك المساواة في المعاملة أو المعاملة التي تختلف ولكن تعتبر متساوية من حيث الحقوق والمزايا والالتزامات والفرص. تهدف تدابير الإنصاف بين الجنسين بشكل عام إلى التعويض عن أوجه الحرمان التاريخية والاجتماعية التي تواجهها النساء.

الفجوة بين الجنسين: التفاوت بين حالة أو وضع النساء والرجال، أو الفتيان والفتيات، في المجتمع، على أساس المعايير والتوقعات الجنسانية.

العدالة بين الجنسين: المساواة الكاملة والإنصاف بين المرأة والرجل على جميع المستويات والتصنيفات الاجتماعية. في عالم يسوده العدل بين الجنسين، سيضطلع النساء والرجال معاً وعلى قدم المساواة بتحديد وتشكيل السياسات والهياكل وصنع القرارات التي تؤثر على حياتهم الشخصية وعلى المجتمع ككل.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني: عملية تقييم تأثير أي إجراء مقترح، بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج، على النساء والرجال في جميع المجالات وعلى كافة المستويات، وهي استراتيجية ترمي إلى جعل اهتمامات وتجارب النساء والرجال على حد سواء جزءًا لا يتجزأ من تصميم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

المعايير الجنسانية: الصفات والسمات المقبولة للهوية الجنسانية للذكور والإناث في وقت معين لمجتمع معين أو مجموعة معينة. إن المعايير الجنسانية هي أفكار تتعلق بالطريقة التي ينبغي أن يتصرف بها الرجال والنساء.

التكافؤ بين الجنسين: مفهوم عددي يتعلق بالمساواة النسبية من حيث أعداد ونسب الرجال والنساء والفتيات والفتيان.

مراعاة المنظور الجنساني: تعمد استخدام الاعتبارات الجنسانية للتأثير في عملية وضع التشريعات أو السياسات أو الميزانيات أو الخطط أو البرامج وتنفيذها.

نُهُج التحول في المواقف الجنسانية: مناهضة أوجه عدم المساواة بين الجنسين من خلال تغيير المعايير والأدوار والعلاقات الجنسانية الضارة، والعمل على إعادة توزيع الموارد بصورة أكثر تكافؤًا.

التنميط الجنساني: التنميط الجنساني هي نظرة عامة أو تصور مسبق بشأن الصفات أو الخصائص أو الأدوار التي يمتلكها أو التي يتعين أن يمتلكها أو يؤديها الرجال والنساء. يكون التنميط الجنساني ضارًا عندما يُحد من قدرة النساء والرجال على تطوير قدراتهم الشخصية، ومتابعة حياتهم المهنية و/أو اتخاذ خيارات بشأن حياتهم. إن القوالب النمطية الضارة تديم عدم المساواة، سواء كانت عدائية بشكل صريح (مثل "النساء كائنات غير عقلانية") أو تبدو غير خطرة ("النساء هي من يتولين مسؤولية التربية"). على سبيل المثال، النظرة التقليدية للمرأة كمقدمة للرعاية، مما يعني أن مسؤوليات رعاية الأطفال تقع في الغالب على عاتق المرأة حصرًا.

التزامن بين الجهود الجنسانية: العمل مع الرجال والنساء والفتيان والفتيات بطريقة واعية تدعم الجميع من أجل تغيير الأفكار التقليدية عن النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز الصحة.

تغير الأجيال والعائد الديموغرافي: تستمر عدم المساواة بين الجنسين من خلال نقل المعايير الاجتماعية التمييزية من جيل إلى آخر. ومن شأن العمل مع المراهقين والشباب لزيادة الوعي بمزايا المساواة بين الجنسين بالنسبة لكل من الشابات والشبان أن يُسرّع وتيرة التغيير الاجتماعي الإيجابي. وسيؤدي الاستثمار في التغيير مع مرور الأجيال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين إلى مواجهة التطرف وردود الفعل العنيفة ضد حقوق المرأة والعدالة بين الجنسين، وذلك في الدول التي تضم أعدادًا كبيرة من الشباب.

الصفقة الكبرى: اتفاقية فريدة تم إطلاقها خلال القمة العالمية للعمل الإنساني في عام 2016 والتزمت خلالها بعض أكبر الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية بتوفير المزيد من الوسائل للمحتاجين وتحسين فعالية وكفاءة العمل الإنساني.

الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية: نهج منسق لتقييم حالة الطوارئ وتحديد أولويات احتياجات الأشخاص المتضررين يضع الأساس لاستجابة إنسانية متسقة وفعالة ويشكل قاعدة لخطة الاستجابة الإنسانية

خطة الاستجابة الإنسانية: خطة توضح الرؤية المشتركة المطلوبة لأي أزمة إنسانية تتطلب الدعم من العديد من الوكالات، وتُوضع لحالة طوارئ تتطلب مساعدة إنسانية دولية. توضح الخطة كيفية الاستجابة للاحتياجات التي تم تقييمها والتعبير عنها للسكان المتضررين.

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: المنتدى الأعلى مستوى لتنسيق العمل الإنساني في منظومة الأمم المتحدة. تضم اللجنة الرؤساء التنفيذيين لثماني عشرة منظمة يعملون على وضع السياسات وتحديد الأولويات الاستراتيجية وتعبئة الموارد استجابة للأزمات الإنسانية. وتعزز اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات العمل الإنساني الجماعي من خلال تنفيذ استجابة متسقة وموحدة.

التقاطعية: منظور يعترف بالتجارب الملموسة لعدم المساواة والسلطة الناتجة عن التفاعل بين الجنسين والعلامات الاجتماعية الأخرى للاختلاف. قد تشمل هذه العلامات واحدًا أو مزيجًا من العلامات المتعلقة بالعمر، والعرق، والوضع الاقتصادي، والطبقة، والقدرة، والهوية والتعبير الجنسانيين، والميل الجنسي.

غير ثنائي: مصطلح شامل للهويات الجنسية التي تقع داخل أو خارج أو عبر أو بين التصنيف الثنائي للذكور والإناث. قد يُعرف الشخص غير الثنائي على أنه سائل بين الجنسين، أو ذكر متحول، أو أنثى متحولة، أو يمكن أن يكون غير محدد الجنس (دون الشعور بأي جنس أو امتلاك مشاعر محايدة تجاه الجنس).

أشكال الذكورة الإيجابية: تبرز الجوانب المحمودة للهوية الذكورية، وتشجع على ممارسة أشكال الذكورة الإيجابية والسلمية والمنصفة بين الجنسين التي تناهض الأوصاف والتصورات النمطية للرجال والفتيان المرتبطة بالعدوانية والعنف أو انعدام العاطفة أو عدم المساهمة في تربية الأطفال أو حب المخاطرة.

منع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي: هو المصطلح الذي تستخدمه الأمم المتحدة والمؤسسات غير الحكومية للإشارة إلى التدابير التي يتخذها موظفوها والأفراد المرتبطون بها لحماية الأشخاص من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. ينتشر الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي على نطاق واسع ويمكن أن يكون له عواقب نفسية وجسدية واجتماعية وخيمة على الناجي/ الضحية وكذلك في كثير من الأحيان على المنظمة (فقدان الموظفين المؤهلين، وجو العمل السلبي وما إلى ذلك)

العمل الإنجابي: الأنشطة مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر التي تعيد إنتاج المجتمع. وهذا يشمل تكاثر القوى العاملة والثقافة والإسهام في تعزيز المهارات الحياتية للأطفال وحالتهم الصحية. كما يشمل الأنشطة اليومية مثل الطهي وغسيل الملابس والتنظيف بالإضافة إلى العمل المجتمعي وتقديم الرعاية للأطفال وكبار السن وأفراد الأسرة المعاقين. يُستخدم هذا المصطلح بالتبادل مع مصطلحات أعمال الرعاية والرعاية غير مدفوعة الأجر.

العنف الإنجابي: يمثل أحد أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الإيذاء أو الإكراه أو الاستغلال، والذي يضر بالاستقلالية الإنجابية وتقرير المصير، أي القدرة على اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يتعين إنجاب الأطفال وتربيتهم ومتى وكيف وتحت أي ظروف. وهو بمثابة إطار موحد للحرمان من التمتع بالحقوق الإنجابية ويتجلى في السياسات والممارسات والسلوكيات والمعايير ويُحفز من خلالها.

الميل الجنسي: انجذاب الشخص الجسدي والرومانسي و/أو العاطفي تجاه الأشخاص من جنس أو نوع اجتماعي معين.

الهوية الجنسانية: التجربة الداخلية والفردية للشخص مع جنسه التي قد تتوافق أو لا تتوافق مع الجنس المحدد عند الولادة.

التعبير الجنساني: التعبير الجنساني هو الطريقة التي نعبر بها عن جنسنا من خلال الأفعال والمظهر، بما في ذلك اللباس والكلام والسلوكيات. ولا يرتبط التعبير الجنساني للشخص دائمًا بالجنس البيولوجي أو الهوية الجنسانية أو الميل الجنسي للشخص.

خطة العمل الموضوعة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: خطة عمل تعمل على تنفيذ السياسة العامة للأمم المتحدة على نطاق المنظومة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني لعام 2006. يوفر إطار المساءلة الذي تم إطلاقه عام 2102 لمنظومة الأمم المتحدة خطة عمل واحدة لتوحيد نهجها المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأعمال ذات الصلة.

المعايير الاجتماعية: هي "قواعد" غير مكتوبة تحكم السلوك المشترك بين أفراد مجموعة معينة أو مجتمع معين. وهي قواعد غير رسمية وغالبًا ما تكون ضمنية، ويقبلها معظم الأشخاص ويلتزمون بها.

سجل أداء فريق الأمم المتحدة القطري الخاص بخطة العمل الموضوعة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: هو تقييم موحد لممارسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأداءه على الصعيد القطري للأمم المتحدة يهدف إلى ضمان مساءلة كبار المديرين وتحسين أداء فريق الأمم المتحدة القطري.

إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة: يمثل إطار التعاون العرض الجماعي لنظام الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الدول في معالجة الأولويات والثغرات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة، ويوجه إطار التعاون دورة البرنامج بأكملها، ويقود التخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ وتقييم الدعم الجماعي الذي تقدمه الأمم المتحدة لتحقيق جدول أعمال 2030، على المستوى القطري.

تمكين النساء والفتيات والنهوض بهن: زيادة قدرة النساء والفتيات على التحكم في حياتهن وتحقيق المساواة بين الجنسين. يزيد التمكين من الخيارات المتاحة أمام المرأة ويعزز دورها وقدرتها على تأكيد معرفتها وآرائها ومهاراتها بطريقة يعترف بها المجتمع ويحترمها ويقدرها.

القمة العالمية للعمل الإنساني: اجتمعت الأمم المتحدة عام 2016 مع مختلف أصحاب المصلحة لمناقشة التحديات الملحة المتعلقة بتلبية احتياجات ملايين الأشخاص المتضررين من النزاعات والكوارث. وفي القمة العالمية للعمل الإنساني، كانت هناك دعوات واسعة النطاق إلى أن تصبح المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق المرأة ركائز للعمل الإنساني.

نظرة عامة

يستند إطار عمل **القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات: استراتيجية تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والمراهقات** لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994. ولذلك، يُسلِّم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بصفته جهة فاعلة رئيسية في قطاعات التنمية والسلام والعمل الإنساني، بمسؤوليته عن ضمان احترام حقوق النساء والفتيات فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية والحماية والفرص.

توفر الاستراتيجية توجيهات لإدماج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في خطط صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرامجه، وتتضمن تركيزاً قوياً على النُهج التي تعزز حقوق المرأة من جميع الأعمار. وتُعتبر "استراتيجية المساواة بين الجنسين" الاستراتيجية الثالثة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتسهم هذه الاستراتيجية في تحقيق النتائج التحويلية الثلاث للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2025-2022. وتتمثل رؤية الخطة الاستراتيجية في "حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإعمال الحقوق الإنجابية، وتسريع وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية". تشدد الاستراتيجية على أنه من أجل تحقيق هذا الهدف، يجب أن تتمتع النساء والمراهقات بقدر أكبر من **القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات** في ميدان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وإعمالها، كما تطبق الخطة الاستراتيجية منظورًا شاملاً لدورة الحياة بأكملها وتدرك أنه بينما تستهدف البرامج في المقام الأول النساء في سن الإنجاب والمراهقين والشباب، يتعين أيضًا أن تكون البرامج قابلة للتكيف لتلبية احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية لجميع الأشخاص، دون استثناء، مدى الحياة.

تسريع وتيرة التقدم

قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مساهمات هامة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال الأدوار المختلفة التي يضطلع بها على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وقد تحققت مكاسب كبيرة في مجال تمكين النساء والمراهقات وتوفير حقوقهن، فضلاً عن صحتهن الجنسية والإنجابية، في جميع مجالات ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وفي المستقبل، سيتعين على الصندوق زيادة قدرة برامجه على التكيف. ستمكن زيادة المرونة من التصدي بفعالية أكبر للتحديات العالمية الحالية والناشئة والمعقدة للغاية. تشمل هذه التحديات تغير المناخ، والتحولات الديموغرافية، والنزاعات المستمرة، والتطرف وما يرتبط بذلك من معارضة حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات، وجائحة كوفيد-19. وقد هددت جميع هذه الأحداث المكاسب الإنمائية في مجالات المساواة بين الجنسين، وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي، والقضاء على الممارسات الضارة، ودعم حقوق النساء والمراهقات. سيعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان أنواع القدرات الحالية، وسيستخدم، عند الاقتضاء، أنواعًا جديدة من القدرات لتحسين برامجه المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وسيشمل ذلك إجراء تحليل مستمر لتخصيص الموارد وفعالية البرامج، ومواصلة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وتوسيع نطاق الشراكات. وسيمكّن ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان من أن يكون "مهيأً لتحقيق الغرض المنشود" و"مستعدًا للمستقبل" وقادرًا على قيادة جدول الأعمال العالمي التحولي للمساواة بين الجنسين.

الرؤية

تحقيق الرؤية

تدعم استراتيجية المساواة بين الجنسين هدف صندوق الأمم المتحدة للسكان المتمثل في إعمال حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للجميع في جميع السياقات. ويسلِّم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بصفته جهة فاعلة رئيسية في قطاعات التنمية والسلام والعمل الإنساني، بمسؤوليته عن ضمان احترام حقوق النساء والفتيات فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية والحماية وفرص تحسين حياتهن. وتقدم الاستراتيجية إطار عمل قابل للتطبيق على جميع مجالات عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتعكس "مجالات العمل" الموصوفة لكل مسار وعامل تمكيني ورابط وعيًا بأن ديناميكيات القوة المتداخلة الجيوسياسية والاقتصادية والجنسانية والثقافية تضر بالنساء والفتيات، وتزيد من ضعفهن، وتمس بحقوق الإنسان الخاصة بهن وتتركهن بعيدًا عن الركب. تركز الاستراتيجية على تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات وحمايتها في السياقات الإنمائية والإنسانية، مع الاعتراف بأن أجساد النساء والفتيات وخياراتهن وحياتهن تتأثر بشكل كبير بالتمييز والعنف المرتبطين بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. كما يمكن أن تتضرر المجموعات الأخرى من السيطرة الذكورية وديناميكيات القوة المتداخلة، وتسلط الاستراتيجية الضوء على المجالات التي يمكن فيها خلق أوجه التآزر من خلال مبادرات المناصرة القائمة على الحقوق التي توسع نطاق العدالة بين الجنسين فيما يتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني. ستدعم استراتيجية المساواة بين الجنسين لصندوق الأمم المتحدة تطبيق نُهُج التحول في المواقف الجنسانية على جميع برامج الصندوق مع التركيز على ضمان تحقيق القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات لجميع النساء والفتيات، حتى يتمكنَّ من ممارسة استقلاليتهن الجسدية واتخاذ القرارات داخل المنزل وخارجه وتعزيز رفاههن. وهذا يعني الحصول على المزيد من الفرص والخدمات والمشاركة والموارد.

ما هي نُهُج التحول في المواقف الجنسانية؟

تعمل نُهُج التحول في المواقف الجنسانية على مناهضة أوجه عدم المساواة بين الجنسين من خلال تغيير المعايير والأدوار والعلاقات الجنسانية الضارة، مع العمل على إعادة توزيع الموارد بمزيد من المساواة.

تسعى نُهُج التحول في المواقف الجنسانية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين على النحو التالي: من خلال تعزيز الفحص النقدي لأوجه عدم المساواة وأدوار الجنسين والمعايير والديناميكيات؛ والاعتراف بالمعايير الإيجابية التي تدعم المساواة وتهيئة بيئة تمكينية وتعزيزها؛ ومن خلال تعزيز الوضع النسبي للنساء والفتيات والفئات المهمشة وتغيير الهياكل الاجتماعية الأساسية والسياسات والمعايير الاجتماعية المتبعة على نطاق واسع، التي تؤيد أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتضفي الشرعية عليها، وهي تتعلق بالتوزيع المتكافئ للسلطة والموارد والفرص بين المرأة والرجل. إن نُهُج التحول في المواقف الجنسانية هي نُهُج قائمة على حقوق الإنسان لأنها:

- تيسر تمكين النساء والفتيات من المطالبة بحقوقهن بوصفهن «أصحاب حقوق»
- تعزز قدرة المؤسسات الحكومية على دعم وحماية أوجه المساواة بين الجنسين والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع بوصفهم «مسؤولين».
- تعزز الذكورة الإيجابية من خلال إشراك الرجال والفتيان باعتبارهم شركاء ومستفيدين من عالم أكثر إنصافًا بين الجنسين

لماذا نطبق نُهُج التحول في المواقف الجنسانية؟

تعتبر البرامج والتدريبات التي تتضمن منظورًا جنسانيًا ومنظورًا للسلطة أكثر فعالية في تحقيق نتائج صحية إيجابية مثل خفض معدلات الحمل غير المقصود، ووفيات الأمهات والأمراض المنقولة جنسياً.

- تعد نُهُج التحول في المواقف الجنسانية أكثر فاعلية في تحقيق التغيير، والأهم من ذلك أن هذه التغييرات من المرجح أن تستمر.
- تعتبر نُهُج التحول في المواقف الجنسانية ذات صلة بالنتائج التحويلية الثلاث الواردة في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2022-2025، ويمكن أن يكون لتطبيق هذه النُهُج تأثير إيجابي أوسع نطاقًا عند تصميم البرامج، نظرًا لأن تحسين المساواة بين الجنسين يسهم في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والتنمية المستدامة بشكل عام.

كما هو موضح في الشكل 1، سيتم تعميم الاستراتيجية الجنسانية في جميع أقسام صندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى جميع المستويات التنفيذية. وسيتطلب ذلك زيادة الاستثمار المؤسسي لبناء القدرات التقنية ورصد المبادرات وتقييمها.

الشكل 1 | تحقيق استراتيجية المساواة بين الجنسين لصندوق الأمم المتحدة للسكان

معلومات أساسية

يظهر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994 ونتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25 أن المساواة بين الجنسين لا تزال أساسية بالنسبة للتنمية المستدامة والعادلة. ويؤكد كلاهما على أن الأبعاد الجنسانية وأبعاد حقوق الإنسان في المسائل المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والسكان يمكن أن تكون حافزًا قويًا للتغيير التحويلي في قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ذكرت إحدى النقاط الرئيسية من قمة نيروبي لعام 2019 بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 52 أنه: "اتفق جميع الشركاء الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية على أن المجموعة الأساسية من تدخلات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية هي أساس التغيير التحويلي."[1]

وترتبط الأطر والاتفاقيات الدولية الأخرى بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتدعمها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، ومن أبرزها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 5991. وقد عزز العمل العالمي من أجل تحقيق أهداف هذه الاتفاقيات البارزة وأهداف التنمية المستدامة الحركات النسائية، ومكّن من إقامة التحالفات عبر الوطنية، كما أسهم في مراجعة التشريعات التمييزية في العديد من الدول.

لا تزال أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية جزءًا لا يتجزأ من عملية الوفاء بالالتزامات الدولية والوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة. لسوء الحظ، كانت النتائج غير متسقة بمرور الوقت.

1 صندوق الأمم المتحدة للسكان (2019). Sexual and Reproductive Health and Rights: An Essential Element of Universal Health Coverage. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان. www.unfpa.org/featured-publication/sexual-and-reproductive-health-and-rights-essential-element-universal-health.

التقدم والركود والخسائر في ميدان المساواة بين الجنسين

تتجلى المكاسب عبر العديد من مؤشرات حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك: (1) زيادة المساواة بين الفتيان والفتيات فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس الابتدائية، مع تقلص الفجوة بين الجنسين في الدول منخفضة الدخل إلى النصف على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية؛ (2) انخفاض يُقدَّر بنسبة 35 في المائة في وفيات الأمهات بين عامي 2000 و2017؛ (3) انخفاض الحاجة غير الملباة إلى تنظيم الأسرة؛ (4) تحسين تتبع أوجه عدم المساواة في مكان العمل وكيفية استغلال النساء والرجال لوقتهم بشكل عام؛ (5) زيادة الاعتراف بحجم وتأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما أدى إلى انخفاض القبول وزيادة الإبلاغ؛ (6) زيادة عدد النساء في المناصب القيادية السياسية وفي القطاع الخاص والمناصب المجتمعية.[2]

وفي مجالات أخرى، أصاب الركود المساواة بين الجنسين، وخاصة الوعد بالتمكين الاقتصادي لغالبية نساء العالم. على الصعيد العالمي، شهدت الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة بين البالغين (54-25) ركودًا على مدار العشرين عامًا الماضية. وينخرط أقل من ثلثي النساء (62 في المائة) في القوى العاملة، مقابل 39 في المائة من الرجال. لا تزال المرأة متخلفة عن الركب، في العديد من المجالات الأخرى: (1) يتوفى ما يزيد عن 300,000 امرأة كل عام لأسباب يمكن الوقاية منها تتعلق بالحمل والولادة، وأكثر من 50٪ من النساء اللواتي يتوفين أثناء الولادة يعشن في دول تواجه أزمات إنسانية و/أو في ظروف بيئية أو سياسية هشة، (2) تفتقر 200 مليون امرأة إلى الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة؛ (3) يفيد ما يزيد قليلاً عن نصف النساء في جميع أنحاء العالم بأنهن يتخذن قراراتهن المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية؛ (4) تتعرض واحدة من بين كل ثلاث نساء للعنف خلال حياتها؛ 53 (5) في المائة من جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من النساء والفتيات - في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما تحدث ستة من أصل سبع إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين المراهقات، وتشكل النساء والفتيات 63 في المائة من جميع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ و(6) يؤدي ظهور السياسات المؤيدة للإنجاب والانتقاء المتحيز لنوع الجنس إلى تقويض الاستقلالية الجسدية للمرأة وخلق ديناميات سكانية تنطوي على مشاكل.[3] بالإضافة إلى ذلك، تعاني ملايين الفتيات طوال حياتهن من عواقب صحية واجتماعية واقتصادية سلبية نتيجة للزواج المبكر والقسري وزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والعنف القائم على النوع الاجتماعي. تشير الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2025-2022 إلى أن حوالي 650 مليون فتاة وامرأة في جميع أنحاء العالم قد تزوجن في سن الطفولة، وأن أكثر من 200 مليون فتاة وامرأة تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، أضف إلى ذلك أن 86 مليون فتاة سوف يتعرضن لخطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بحلول عام 0302 إذا استمر الاتجاه الحالي.

مع دخول العالم العقد الأخير من أهداف التنمية المستدامة، فإنه يواجه أزمات متعددة ومتقاطعة تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. وغالبًا ما تتطور هذه الأزمات إلى حالات طوارئ إنسانية، بما في ذلك: (1) تغير المناخ والانهيار الإيكولوجي؛ (2) عدم المساواة الاقتصادية؛ (3) النزاعات الأهلية والدولية المستمرة؛ (4) الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان؛ (5) المجاعات و(6) تفشي الأمراض، بما في ذلك كوفيد-19.

يؤدي عدم المساواة بين الجنسين وغياب حماية حقوق الإنسان في كل حالة من حالات الأزمات إلى زيادة الحرمان وإعاقة جهود التعافي، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى دورات من شدة الانقسام والصراع والتطرف.

يدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان أن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية لها دور فعال في التغلب على التحديات العالمية المعقدة. ونتيجة لذلك، يتعاون الصندوق بنشاط مع الشركاء على جميع المستويات لفتح مسارات للتغيير وتكييف الاستجابات للاحتياجات عبر سلسلة متصلة من السياقات الإنسانية والإنمائية.

---

2 UNESCO (اليونسكو) (2020). #HerEducationOurFuture: Fact Sheet on Girls' Education. ED/GEM/MRT/2020/FS/1/REV. باريس: UNESCO (اليونسكو). https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000372963. WHO (منظمة الصحة العالمية) وغيرها (2019). *Trends in Maternal Mortality 2000 to 2017: Estimates by WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and the United Nations Population Division*. جنيف: WHO (منظمة الصحة العالمية) www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Maternal_mortality_report.pdf.

3 صندوق الأمم المتحدة للسكان (2020). Costing the Three Transformative Results. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان. https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Transformative_results_journal_23-online.pdf

السياق والدروس المستفادة

يتعلم صندوق الأمم المتحدة للسكان من الشركاء ومعهم، بما في ذلك المؤسسات التي تقودها النساء، ويواصل تحليل النُهج والاستثمارات والشراكات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. يسهم التنسيق والتعاون مع الجهات المانحة والحكومات والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في الجهود المستمرة لتعزيز حقوق المرأة والاستقلالية الجسدية وتحويل المعايير الاجتماعية والجنسانية التمييزية التي تديم عدم المساواة بين الجنسين.

تعزيز حقوق النساء والمراهقات وضمان إدماجهن

لقد أثر تحليل أوجه التقاطع والتنوع تأثيرًا متزايدًا على نظرية المساواة بين الجنسين وممارساتها في مجالات التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام. ومن المهم أن يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان الانخراط مع الشركاء لفهم الحقوق الجنسية والإنجابية ومعالجتها في سياق العمر، والإعاقة، والعرق، والميل الجنسي، والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني، والموقع الجغرافي، والتحضر، والرقمنة، وتغير المناخ.

وفي الوقت نفسه، تتطلب مجالات ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تركز على العدالة بين الجنسين، وصحة الأم، وقدرة النساء والفتيات على التصرف، وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة، التركيز المستمر على النساء والمراهقات من جميع الأعمار باعتبارهن الفئات المستهدفة الرئيسية.

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان للمساواة بين الجنسين

قدَّم تقييم أُجري عام 2021 يتعلق بالدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في ميدان المساواة بين الجنسين في مجالات التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام دروسًا قيمة.[4]

وبصفة عامة، أظهر التقييم المستقل الذي أجراه مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصندوق قد أسهم على الصعيد العالمي في النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال تركيزه على الصحة الجنسية والإنجابية واستخدامه للنُهج المتكاملة. إن العديد من العمليات والنظم المؤسسية، بما في ذلك القدرة التنظيمية والقيادة الاستراتيجية والمناصرة، تجعل صندوق الأمم المتحدة للسكان مساهمًا قويًا في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السياقين الإنمائي والإنساني على حد سواء. كما سلط التقييم الضوء على الدور الملحوظ الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالاستجابة العالمية لزيادة العنف المنزلي والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تم تسجيلها خلال جائحة كوفيد-19. أظهرت نتائج التقييم مواءمة البرامج مع العمليات الدولية والسياسات الوطنية، بالإضافة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق البرامج والمستويات التنفيذية، ومواءمة البرامج القطرية مع خطط واستراتيجيات الحكومات بشأن المساواة بين الجنسين ومع أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

شدد التقييم على ضرورة زيادة الشراكات الاستراتيجية طويلة الأجل وتدفقات التمويل، بالإضافة إلى تعزيز إدماج المنظور الجنساني في برامج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وذلك بهدف تعزيز عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتعتبر هذه الأمور ضرورية لتسريع وتيرة جدول أعمال المساواة بين الجنسين. وقدم التقييم عددًا من التوصيات المحددة المتعلقة بالاستفادة من الخبرة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، والحقوق الإنجابية، والسكان والبيانات لتعزيز العمل التعاوني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتعزيز العمل بهدف تغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية التمييزية؛ وإدماج حقوق الإنسان ونُهُج التحول في المواقف الجنسانية في جميع برامج عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وتعزيز ريادته ومكانته فيما يتعلق بالاستجابة ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع السياقات.

التعاون والتنسيق

يجمع صندوق الأمم المتحدة للسكان مجالات خبرته المواضيعية المتعددة ويستفيد منها لدعم المساواة بين الجنسين عبر مختلف السياقات. ويؤدي الصندوق دورًا تنسيقيًا قويًا بين الوكالات بوصفه رئيساً مشاركاً في العديد من مجموعات المواضيع الجنسانية لفريق الأمم المتحدة القطري، وفي وضع معايير لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له في حالات الطوارئ. ويدعم الصندوق المساواة بين الجنسين من حيث توفير الخدمات التي تركز على الناجين، وذلك انطلاقًا من دوره القيادي في مجال المسؤولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في إطار مجموعة الحماية العالمية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ وتمثل المساواة بين الجنسين أحد المبادئ الأساسية الأربعة لمجال المسؤولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، في حالات الطوارئ، تعزيز المساءلة على الصعيد الميداني من خلال إدراج الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في اتفاق الفريق القطري للعمل الإنساني، واستراتيجية الحماية، والاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية / خطط الاستجابة الإنسانية.

٤ مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (2021). *Evaluation of UNFPA Support to Gender Equality and Women's Empowerment (2012–2020)*. نيويورك: مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بصفته عضوًا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، على أساس مبدأ أن المساواة بين الجنسين أمر ضروري لنجاح العمل في جميع مراحل ولايته. ويدعم الصندوق، في سياق عمله، الحكومات والشركاء الجهات المانحة وأصحاب المصلحة لتنفيذ القوانين الدولية والوطنية التي تدعم المساواة بين الجنسين وإدماج معايير وتوجيهات المساواة بين الجنسين المرتبطة بمجال العمل الإنساني. يدرك الصندوق أن العمل الإنمائي والإنساني الفعال والمنصف والقائم على المشاركة لا يمكن تحقيقه دون فهم الاحتياجات والأولويات والقدرات الخاصة بالنساء والمراهقات والاستجابة لها من خلال تعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في الصحة الجنسية والإنجابية وغيرها من مجالات ولايته.

منذ إعداد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كان صندوق الأمم المتحدة للسكان داعمًا قويًا للحركة النسائية، وتعاون مع المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. يعمل الصندوق باستمرار على تعزيز وبناء القدرات لإدراج المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني، بما في ذلك دمج مؤشر الجنس والعمر في خطط الاستجابة الإنسانية لزيادة مشاركة النساء والمؤسسات التي يقودها الشباب. وفي ظل عدم وجود نقاط دخول فعالة إلى عمليات السياسة، يعمل الصندوق في العديد من الدول على بناء وتعبئة قدرات المؤسسات التي تقودها النساء والمؤسسات الشعبية لمناصرة الصحة الجنسية والإنجابية. إن تمويل المؤسسات الشعبية التي تقودها النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان، واعتماد نُهج مبتكرة للمناصرة في مجال السياسات والمساءلة الاجتماعية من أجل إتاحة الفرصة للجميع للحصول على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك المشاركة المدنية عبر الإنترنت، يخلقان فرصًا لا تعد ولا تحصى لتكوين حركات نسائية أقوى. وقد أثبتت هذه الحركات تاريخيًا فعاليتها في وضع السياسات والتشريعات التي تحمي حق المرأة في الاستقلالية الجسدية وكذلك في تغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية التمييزية.

المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني

تستفيد المجتمعات والحكومات عندما يتم إشراك النساء والرجال بشكل عادل في العمل الإنمائي والإنساني. وباعتبار المرأة عضوًا في المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات، فإن إسهامات المرأة في تحديد الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الاحتياجات المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية، تعتبر حاسمة في صياغة استجابات شاملة وناجحة. يمكن أن تؤثر المؤسسات النسائية تأثيرًا رئيسيًا على العمل الإيجابي على جميع المستويات، فضلاً عن مصادر البيانات المتعلقة بتأثيرات الأزمات على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية. وتغير الأزمات الهياكل الاجتماعية والثقافية بسرعة، مما يمكن أن يخلق فرصًا لإعادة تعريف المعايير الجنسانية ويسهم في إعادة التوازن بين علاقات القوة بين الجنسين. وغالبًا ما تكون المجموعات النسائية المحلية في وضع جيد لتعبئة أعضائها وإيجاد الحلول ودعم التغيير التحويلي والتغيير مع مرور الأجيال.

يمثل التمويل الكافي لتمكين هذا الإدماج عاملاً رئيسيًا. وفي إطار الاستعدادات للقمة العالمية للعمل الإنساني في عام 2016، سعى الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية إلى إيجاد حلول لسد فجوة التمويل الإنساني. وقدم تقرير الفريق توصيات لتوسيع قاعدة الموارد اللازمة للعمل الإنساني، وتحسين التنفيذ. واقترح الفريق إبرام "صفقة كبرى بين الجهات المانحة والمؤسسات الإنسانية في مجال المساعدات الإنسانية". إن الصفقة الكبرى هي اتفاقية فريدة من نوعها تهدف إلى وضع المزيد من الموارد في أيدي الأشخاص المحتاجين، وتحسين فعالية وكفاءة العمل الإنساني. ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان في الفرق العاملة المعنية بالصفقة الكبرى ويقدم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في النهوض بالمساواة بين الجنسين في الظروف الإنسانية من خلال توطين العمل وتقديم الدعم للجهات الفاعلة الوطنية والمجتمعية التي تشمل الجنسين.

السياق المؤسسي للعمل

وُضعت استراتيجية المساواة بين الجنسين التي من شأنها تعزيز القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات وتسريع وتيرتها للاسترشاد بها البرامج المصممة بما يتلاءم مع الاحتياجات والتي تحقق تحولاً جنسانيًا على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. تتماشى هذه الاستراتيجية مع مجالات النواتج الستة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2022-2025 وتدعمها ست مسرعات شاملة (انظر الشكل 2) والتي ستؤدي إلى تحقيق ثلاث نتائج تحويلية وتيسير إحداث تغيير إيجابي في حياة النساء والفتيات.

الشكل 2 | مجالات المخرجات والمسرعات الشاملة والنتائج التحويلية المنشودة

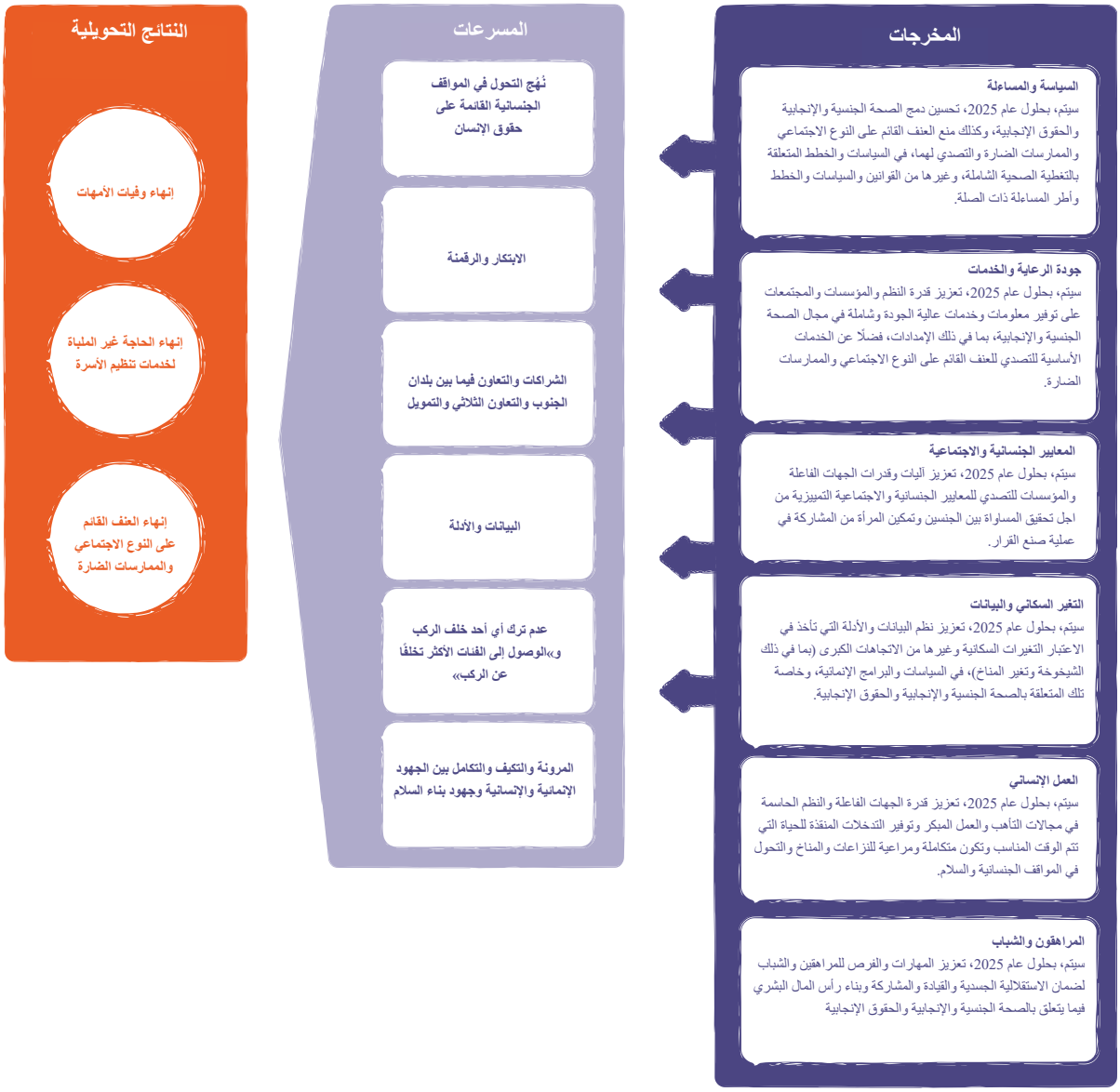

الاتجاهات الكبرى والحقائق الجديدة للمساواة بين الجنسين

تتأثر ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان بالعديد من الاتجاهات الكبرى، بما في ذلك تغير المناخ، وزيادة النزوح بسبب النزاعات والأخطار الطبيعية من صنع الإنسان، والتحولات الديموغرافية، وشيخوخة السكان، وعدم المساواة، والرقمنة. يمكن أن تتقاطع هذه الاتجاهات الكبرى وتتداخل لخلق تعقيد، ولكن يمكن أن تخلق كذلك فرصًا إيجابية للتغيير. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 أن الأوبئة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الآثار السلبية لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

عدم المساواة

على مدى العقود العديدة الماضية، أدى الفقر إلى جانب التفاوتات المتزايدة في الدخل، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية، وتهميش فئات سكانية معينة من عملية صنع القرار والمكاسب الاقتصادية المتساوية إلى تقويض التنمية، وتفاقم تغير المناخ، وتقويض التمتع بحقوق الإنسان العالمية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين. منذ عام 2020، أدت جائحة كوفيد-91 وعملية الاستجابة لها إلى تفاقم أوجه عدم المساواة التي كانت تتسع بالفعل قبل الجائحة.

تشير الأدلة إلى أن الفقر وتزايد عدم المساواة المقترن بجائحة كوفيد-19 أثر تأثيرًا سلبيًا غير متناسب على النساء والفتيات في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. وقبل تفشي الجائحة، كانت مشاركة المرأة في القوى العاملة، وحصولها على التمويل، وفرص العمل الجيدة، والأجور والترقية غير متكافئة بالفعل مع الرجل، ومن المتوقع أن تؤدي الجائحة والركود العالمي اللاحق إلى تفاقم هذه الفجوات. وتتأثر النساء في جميع المجالات، بدءًا من موظفات الرعاية الصحية اللواتي يعملن في الخطوط الأمامية المثقلات بالأعباء والمعرضات للخطر، ووصولاً إلى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر اللواتي يفقدن وظائفهن مع انكماش الاقتصاد غير الرسمي، وكذلك النساء الموجودات في المنازل اللواتي يواجهن زيادة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وارتفاعًا مقلقًا في العنف المنزلي والاتجار وزواج الأطفال. وتهدد هذه التحديات بدفع 47 مليون امرأة أخرى إلى هوة الفقر المدقع.[5]

يقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الجائحة، مقترنةً بالاضطرابات الاقتصادية العالمية واضطرابات سلسلة الإمداد، والنزاعات المستمرة، قد عطلت وصول 12 مليون امرأة إلى خدمات تنظيم الأسرة.[6] ويمكن أن تؤدي هذه الاضطرابات إلى انخفاض بمقدار الثلث في التقدم المحرز نحو كل من القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي وإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بحلول عام 2030. وفي حين أن أكثر من 200 دولة وإقليمًا قد وضعت أو عززت سياسات الحماية الاجتماعية لمساعدة المجتمعات على التعافي من هذا الجائحة، فإن مدى وصول هذه السياسات إلى النساء والفتيات واستفادتهن منها، ولا سيما اللواتي تخلفن عن الركب، لا يزال غير واضح. أظهر تحليل تقييمات الأثر الاجتماعي والاقتصادي وخطط الاستجابة التي أجراها فريق الأمم المتحدة القطري لمعالجة الأثار الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بجائحة كوفيد-19 أن 10 في المائة فقط من خطط الاستجابة لمعالجة الأثار الاجتماعية والاقتصادية تضمنت تحليلاً جنسانيًا للفئات الأكثر ضعفًا.[7]

تغير المناخ

أقرت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بأن لتغير المناخ آثارًا متباينة بين الجنسين وأن إشراك المرأة في سياسة تغير المناخ وعملية التخطيط له على جميع المستويات يعد أمرًا بالغ الأهمية لنجاح جهود التخفيف من حدته والتكيف معه. وتشكل النساء غالبية فقراء العالم ويمكن أن تؤدي آثار تغير المناخ إلى زيادة أعباء عملهن وزيادة صعوبة حصولهن على الغذاء والوقود والمياه.[8] بالإضافة إلى ذلك، يؤثر تغير المناخ والظواهر الجوية القاسية - وما يرتبط بها من آثار على الأمن الغذائي وإمدادات المياه والنقل - تأثيرًا سلبيًا على الصحة الإنجابية للمرأة، لا سيما في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. إن أعباء العمل المتزايدة والطلبات المرتبطة بالتكيف تتطلب وقتًا طويلاً وتقلل من فرص النساء والفتيات في المشاركة في صنع القرارات العامة والعمل المدفوع الأجر والحصول على التعليم والمشاركة في الأنشطة الترفيهية. وهذا بدوره يمكن أن يضر بالصحة الجسدية والعقلية للمرأة، ويسهم في ارتفاع مستويات التوتر الأسري ويزيد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.[9]

التحولات الديموغرافية

العالم أكثر تنوعًا من الناحية الديمغرافية من أي وقت مضى. يهيمن على الاتجاهات الديموغرافية لبعض الدول انخفاض معدلات الخصوبة وانتشار شيخوخة السكان، في حين يتميز البعض الآخر بارتفاع معدلات الخصوبة وتزايد أعداد السكان الشباب. وتؤثر الهياكل الديموغرافية تأثيرًا عميقًا على التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بقدرات الدول على توفير الحماية الاجتماعية والخدمات الصحية، وضمان الحقوق الإنجابية. ويعني التنوع في الملامح الديموغرافية أن الدول غالبًا ما تواجه مجموعات فريدة من التحديات عندما يتجلى عدم المساواة بين الجنسين في دعمها لرأس المال البشري والحماية الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من تهديدات لصحة النساء والفتيات ورفاههن.

يمثل عدم المساواة بين الجنسين مصدر قلق سائد لأنظمة الحماية الاجتماعية في الدول التي تعاني من شيخوخة السكان، حيث أن النساء المسنات عادة ما يكون لديهن أصول أقل، وتغطية أقل للمعاشات التقاعدية، وإيرادات أقل مدى الحياة مقارنة بالرجال. كما تتميز هذه الدول بانخفاض الخصوبة، والتهديدات المتعلقة بانخفاض عدد السكان، لا سيما في أوروبا الشرقية وشرق آسيا. وقد أدى هذا الوضع إلى تزايد اعتماد سياسات وحوافز وطنية وحكومية لزيادة الخصوبة. توفر العديد من هذه السياسات

---

5 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP (2021. مراقب الاستجابات الجنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19. https://data.undp.org/gendertracker/.

6 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNFPA (2021. كشفت بيانات جديدة لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ما يقرب من 12 مليون امرأة ففقدن إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل بسبب الاضطرابات الناجمة عن الجائحة، مما أدى إلى وقوع 1.4 مليون حالة حمل غير مقصود. www.unfpa.org/press/new-unfpa-data-reveals-nearly-12-million-women-lost-access-contraception-due-disruptions.

7 UN IANWGE (الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين التابعة للأمم المتحدة) (2020). *Minimum Requirements Checklist for Integrating Gender Equality in the Implementation of the UN Framework for the Socio-Economic Response to COVID-19*. www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2020/IANWGE-Minimum-requirements-checklist-for-integrating-gender-equality-in-COVID-19-response-en.pdf.

8 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2021). Outcomes of COP26 and what's coming up in 2022: gender and climate change. https://unfccc.int/sites/default/files/resource/COP26%20outcome%20on%20gender.pdf.

9 زالاك ديساي وتشانغ ينغ (2021). Climate change and women's health: a scoping review. *مجلة "جيوهيلث"* e2021GH000386، 5(9).

دعمًا ماليًا للأمهات الشابات والأسر، غير أن سياسات أخرى عكست الاتجاه صوب الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وقللت من فرص الحصول على سلع تنظيم الأسرة، وقللت من تغطية التثقيف الجنسي الشامل.

وفي سياق الطلب المتزايد للحصول على المشورة في مجال السياسات السكانية، يوفر صندوق الأمم المتحدة للسكان تحليلات وأدلة للدول بشأن الأثر القصير والطويل الأجل للسياسات المؤيدة للإنجاب، والحاجة الأساسية للحقوق والخيارات الإنجابية، والحريات المتزايدة للمرأة، في إطار التنمية المستدامة. وتُستكمل المشورة المتعلقة بالسياسات في الدول منخفضة الخصوبة بقائمة متزايدة من الحوارات العالمية والإقليمية بشأن السياسات.

يساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضًا البلدان في بناء قدرتها على التأقلم مع التحولات الديمغرافية، من أجل تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على توقع الديناميات السكانية التي تشهدها والازدهار وسط التغيرات الديموغرافية المستمرة، وهذا يستدعي فهم التغيرات الديموغرافية والتخطيط لها وتشكيلها من خلال السياسات القائمة على الأدلة والمراعية للنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان.

لا يزال لدى العديد من الدول معدلات مرتفعة من الخصوبة والسكان الشباب، ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذه الدول بشكل وثيق مع المراهقين بوصفهم عوامل للتغيير مع مرور الأجيال وذلك لتعزيز احتمالات تحقيق عائد ديموغرافي. وفي ظل الحاجة الملحة لتقارب الاتجاهات الكبرى، يمكن أن يفهم الشباب حقوقهم بشكل أفضل، وأن يعززوا المساواة بين الجنسين، وأن يصححوا المعايير التاريخية، وذلك من خلال المشاركة والتعليم.

توفر الأمثلة الواردة من الدول الفردية توجيهات بشأن كيفية تأثير الاتجاهات الكبرى مثل تغير المناخ والهجرة والتحضر المتعلق بالتقدم المحرز في الأصفار الثلاثة، وتشكيل الفرص المتاحة للشباب لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الصحة الإنجابية وممارسة الاستقلالية الجسدية. على سبيل المثال، نظرًا لأن النزاعات والاضطرابات المناخية قد أدت إلى زيادة تنقل الشباب وتجمعهم الحضري في غرب أفريقيا، يتعين إعادة تنظيم برامج تقديم الخدمات والمناصرة لخدمة الشباب في هذه المناطق الحضرية المكتظة. يضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بإجراء مجموعة من التحليلات التعاونية بشأن تأثير هذه الاتجاهات الكبرى وغيرها على البرامج وأوجه المناصرة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

الرقمنة

أصبح عالم ما بعد الجائحة أكثر رقمية، مما أتاح فرصًا جديدة للبعض، ولكنه أدى كذلك إلى تفاقم الفجوة الرقمية بين الجنسين التي تجعل ملايين النساء والفتيات غير قادرات على الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة أو استخدامها بأمان. تقوض المعلومات المضللة والجرائم الإلكترونية والعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا مؤسسات الصحة والعدالة، كما تبدد ثقة الجمهور، مما يعرض صحة ورفاه المهمشين للخطر ويجعلهم متخلفين أكثر عن الركب فيما يتعلق بالتنمية. في جميع أنحاء العالم، يقل عدد النساء اللواتي لديهن هاتف ذكي بنحو 327 مليون عن عدد الرجال ويمكنهن الوصول إلى الإنترنت عبر الهاتف المحمول. وتتطلب معالجة هذا الأمر إدراك أن التكنولوجيا الرقمية تعد جزءًا من سياق اجتماعي وسياسي واقتصادي أوسع يشكل تصميمها وهدفها واستخدامها. ويمكن أن تسهم التكنولوجيات الرقمية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تمكين المرأة وإحداث تحول في العلاقات بين الجنسين، كما يمكن استخدامها لتوفير الخدمات، مثل استخدام الهواتف المحمولة التي تساعد على توصيل النساء والفتيات بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. في الوقت نفسه، خلقت رقمنة العالم مساحة يمكن من خلالها ارتكاب أمور سيئة. تشير الأبحاث أن 83 في المائة على الأقل من النساء على مستوى العالم قد تعرضن للعنف عبر الإنترنت، أو العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا، وأن هذا المعدل آخذ في الارتفاع.[10] إن الاستفادة من الجوانب الإيجابية للتحول الرقمي المتسارع ومعالجة الآثار السلبية مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا لدعم المساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات سيتطلب توفير فرص الاستثمار وإبرام الشراكات. ويمكن تحقيق تكافؤ أفضل للفرص وإيجاد حلول ديناميكية، في هذا العالم سريع التغير، من خلال الابتكار من أجل تلبية احتياجات النساء والفتيات وإتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للجميع، كما فعلت برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان لربط الناجيات بالخدمات في العديد من البلدان.

10 كريستين كو LEAF. (2021). *Deplatforming misogyny: report on platform liability for technology-facilitated gender-based violence.* (صندوق التثقيف والعمل القانونيين للمرأة) متاح على الموقع: https://www.leaf.ca/publication/deplatforming-misogyny/.

النُهُج الاستراتيجية إزاء الفرص والتحديات

يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على النهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار الظروف الدولية والإقليمية والمحلية المتغيرة. ويعد تحليل الفرص والتحديات عملية متكررة تؤثر على وضع الاستراتيجيات والتخطيط والاستثمار على كل مستوى تنفيذي. يركز الشكل 3 على القضايا المتنوعة، والمحددة جغرافيًا في بعض الأحيان، التي يواجهها صندوق الأمم المتحدة للسكان. يجب أن تضطلع كل منطقة ودولة بتقييم أولوياتها الخاصة بالبرامج ويمكن بعد ذلك تطبيق توجيهات الاستراتيجية لتشكيل الحوارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط والبرامج والرصد مع الحكومات الوطنية والوكالات الإقليمية، والتعاون مع المجتمع المدني بما في ذلك المؤسسات التي تقودها النساء.

الشكل 3 | الفرص والتحديات في تحقيق المساواة بين الجنسين

صرفلا

- زيادة التركيز على النُهُج النسائية في جميع نطاقات العمل الإنمائي والإنساني، مما يدعم البرامج التحويلية
- تخلق الحقائق الديموغرافية المتغيرة فرصًا لدمج حقوق المرأة ومشاركتها
- زيادة تمثيل النساء في المؤسسات السياسية والمناصب القيادية في بعض الدول
- تعزيز الاعتراف بأهمية دعم المؤسسات التي تقودها النساء والمؤسسات الشعبية في مجال التنمية والعمل الإنساني
- إيلاء مزيد من الاهتمام للجوانب الاجتماعية والاقتصادية لعمل المرأة في مجال الإنجاب والرعاية
- تعمل الإصلاحات التي تقوم بها الأمم المتحدة على النهوض بالقدرات والمساءلة وزيادة التعاون
- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25، بكين 52 ومنتدى جيل المساواة
- تعزَّز التغيير الإيجابي بعد تفشي جائحة كوفيد-91 ومن خلال إعادة البناء بشكل أفضل
- قوة الحركات الاجتماعية، بما في ذلك الشباب للعمل في مجال تغير المناخ
- المرأة والسلام والأمن وحركات الشباب والسلام والأمن
- زيادة الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، بما في ذلك العدالة الجنسانية والإنجابية والعرقية
- قوة الابتكار والإنجازات التكنولوجية لمواجهة التحديات البرنامجية
- التحسينات التكنولوجية في البرامج والاتصالات

تايدحتلا

- الافتقار إلى الاستجابات العالمية المجدية بالنسبة لأزمة المناخ
- تفاقم الأزمات الإنسانية المستمرة بسبب فيروس كوفيد-19 والواقع الاقتصادي
- استمرار الصراعات وعدم وجود تمثيل للنساء والشباب في عمليات السلام
- استمرار الفقر وزيادة أوجه عدم المساواة والحرمان
- ضعف أنظمة الحماية الصحية والاجتماعية التي تفتقر إلى التحليل الجنساني الملائم
- أنظمة البيانات التي لا يتم تصنيفها بشكل فعال لمعالجة عدم المساواة والتهميش
- التقلبات الحالية والصراعات السياسية التي تؤثر سلبًا على مجالات التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام
- الزيادات الإقليمية في السياسات الإنجابية
- زيادة الشعبوية والاستقطاب الاجتماعي والآراء المحافظة بشأن المعايير الاجتماعية والجنسانية، بما في ذلك الذكورة
- ردود الفعل العنيفة ضد حقوق المرأة ومجتمع الميم
- تزايد الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان
- الفجوة الرقمية (الجنس والعمر والإعاقة وغيرها من أشكال التنوع)
- استخدام المنصات الرقمية لإثارة الكراهية ومعاداة المرأة، وإثارة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا، بالإضافة إلى الثقافة السائدة المتعلقة بالإفلات من العقاب
- الافتقار إلى آليات السلامة الرقمية/ خصوصية البيانات وحمايتها
- زيادة انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة المرتبطة بالقيود والعزلة المتعلقة بفيروس كوفيد-19، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا
- استمرار محدودية استقلالية المرأة وتأثيرها على قرارات الصحة الجنسية والإنجابية ونتائجها
- انتشار الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19 وانخفاض إنفاق الجهات المانحة على المساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب الوضع الاقتصادي العالمي
- يؤدي الافتقار إلى التحليل متعدد الجوانب في قرارات إعداد الميزانية إلى وجود فجوات في البرامج بالنسبة لأولئك المتخلفين عن الركب

ما الذي يتعين تغييره؟
القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات

يدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان أن عقودًا من العمل في مجال المساواة بين الجنسين أظهرت مدى انتشار التمييز المتأصل في المجتمعات والأنظمة. ويمكن أن يؤدي تغيير المعايير والهياكل التمييزية إلى دعم النساء والفتيات وتمكينهن من المطالبة بحقوقهن الإنسانية وممارستها دون خوف من العنف أو الانتقام. يجب إحداث تغيير على جميع المستويات - بدءًا من المستوى الهيكلي ووصولاً إلى المستوى الفردي - بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من ممارسة حقوقهن دون عنف أو تمييز أو ممارسات ضارة، ولا بد من كفالة **القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات** للنساء والمراهقات من أجل الحصول على مساحة أكبر في عملية صنع القرار والاستقلالية الجسدية فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. عندما تعيش النساء والمراهقات دون تمييز وعنف، ويكون لديهن القدرة على اتخاذ الإجراءات والسعي لتحقيق أهدافهن، فإنهن يمارسن حقهن في **القدرة على التصرف**. وعندما يمارسن **الاختيار**، يمكنهن اتخاذ قراراتهن الخاصة بشأن حياتهن وأجسادهن. وعندما يتمكنَّ من الحصول على خدمات مقبولة وميسرة ومتاحة وعالية الجودة، فإنهن يصمدن ويزدهرن. **سيدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان هذا الجهد من خلال المسارات الرئيسية للتغيير من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتي من شأنها أن تعزز القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات وتسرع وتيرتها.**

يشكّل إطار عمل القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات الأساس التي تنبني عليه استراتيجية المساواة بين الجنسين، وسيسهم بشكل مباشر في تحقيق النتائج التحويلية الثلاث التي حددها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتتألف هذا الإطار من مسارات وعوامل تمكينية وروابط من شأنها أن تحفز التغيير وتعطي الأولوية لإقامة الشراكات والمناصرة والدعم على نطاق واسع فيما يتعلق بقدرة النساء والمراهقات على التصرف وحريتهن في الاختيار ووصولهن إلى الخدمات. توفر مجالات العمل المرتبطة بكل مسار وعامل تمكيني ورابط توجيهات استراتيجية تؤثر على التغيير على مستوى الفرد والمجتمع والنظام الصحي والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية/القانونية والسياسات باستخدام البرامج الشاملة للتحول الجنساني. ويمكن أن تستخدم المكاتب الإقليمية والقطرية العناصر المفاهيمية لإطار عمل القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات للمشاركة في حوار بشأن السياسات مع الشركاء وتحديد أولويات الاستثمارات البرنامجية. يوفر إطار عمل القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات وعناصره (انظر الشكل 4) المعروضة في القسم التالي توجيهات بشأن كيفية تشكيل البرامج من خلال مجالات العمل المقترحة التي تتناسب مع الأوضاع الإقليمية والقطرية، وتنفيذها بالتعاون مع الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة.

ماذا تعني الاستقلالية الجسدية ...

يقصد بمصطلح الاستقلالية الجسدية للمراهقات والنساء أنه يمكنهن ممارسة الاختيار بشأن ما يحدث لأجسادهن. وتعني الاستقلالية الجسدية بالنسبة للأمور المتعلقة بالإنجاب والجنس أن تحدد النساء والمراهقات مصير حياتهن ومستقبلهن، ويحصلن على المعلومات والخدمات والوسائل اللازمة للقيام بذلك، دون تمييز أو إكراه أو عنف.

الشكل 4 | إطار عمل القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات

تنفيذ إطار عمل القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات

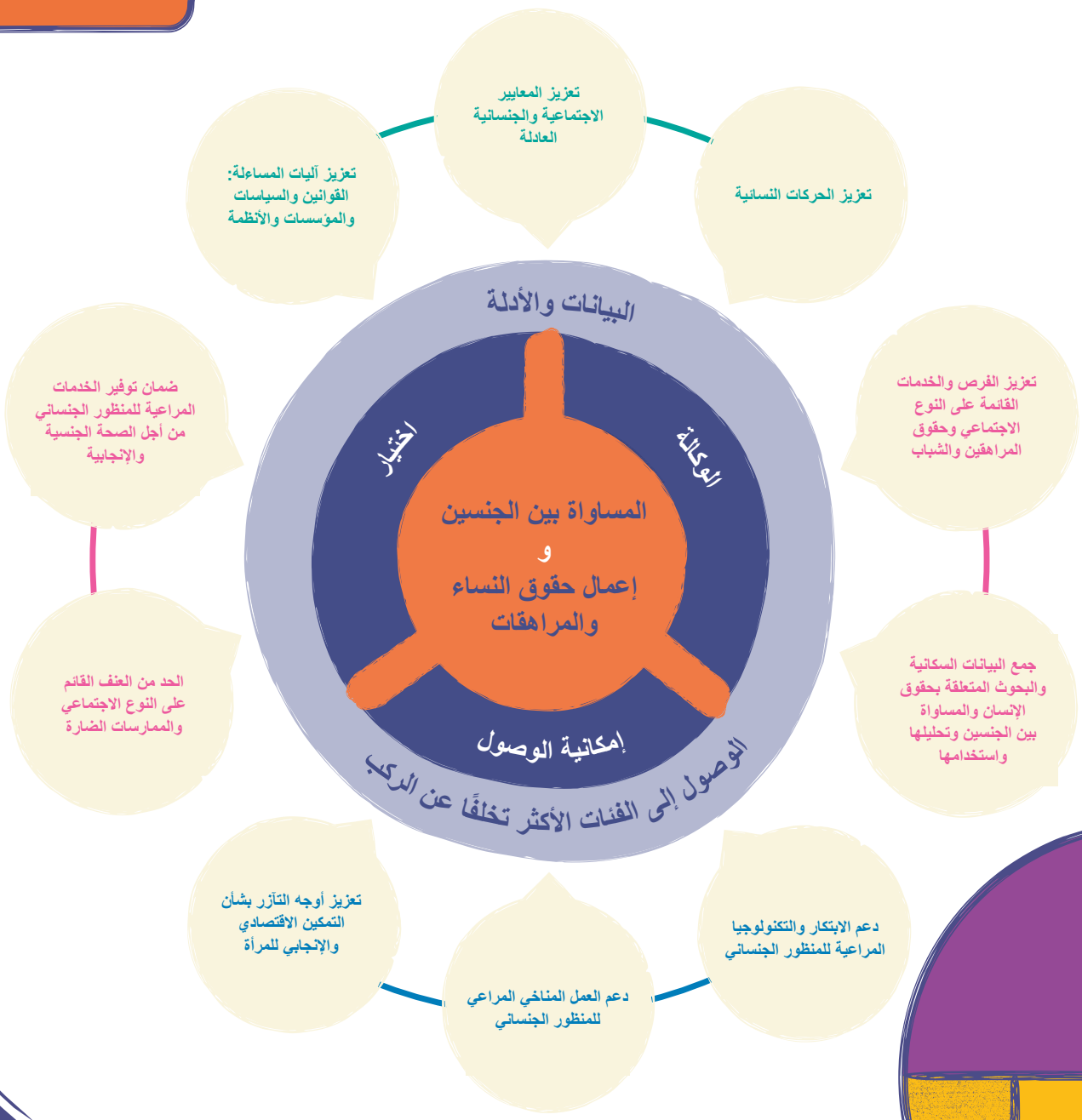

تتضمن خطة تنفيذ إطار عمل القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات أربعة مسارات وثلاثة عوامل تمكينية، بالإضافة إلى ثلاثة روابط. ويتطلب تعزيز المساواة بين الجنسين أن يتم العمل بشكل متزامن على جبهات متعددة، حيث تؤدي النُهُج المتعددة الأوجه إلى إحداث تغييرات متداعمة في المواقف والمعايير والقيم على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، وبين صانعي القرار الذين يضعون القوانين والسياسات. تتضمن استراتيجية المساواة بين الجنسين لصندوق الأمم المتحدة للسكان إطار عمل سيعمل على تسريع وتيرة التغيير الهيكلي ودعم حركات التغيير الاجتماعي وتعزيز البرامج التحويلية الجنسانية وتقديم الخدمات. وستؤثر الإجراءات المبنية على هذه الخطة بدورها على التغير التحولي في ديناميكيات القوة الجنسانية التي تكفل للنساء والمراهقات قدرتهن على التصرف وحريتهن في الاختيار ووصولهن إلى الخدمات، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

يتكون إطار عمل القدرة على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات من ثلاثة عناصر رئيسية:

- **المسارات** هي المجالات الرئيسية التي تُسرَّع فيها وتيرة التغيير الهيكلي وتعزيز البرامج التحويلية الجنسانية وتقديم الخدمات.
  1. ضمان توفير خدمات مراعية للمنظور الجنساني في مجال الصحة الجنسية والإنجابية
  2. الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة
  3. تعزيز الفرص والخدمات القائمة على النوع الاجتماعي وحقوق المراهقين والشباب
  4. جمع البيانات السكانية والبحوث المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتحليلها واستخدامها
- **العوامل التمكينية** تعمل على تهيئة بيئات يمكنها أن تدعم المسارات وتضمن استدامتها لتتمكن من تحفيز التغيير.
  1. تعزيز آليات المسائلة: القوانين والسياسات والمؤسسات والأنظمة
  2. تعزيز المعايير الاجتماعية والجنسانية العادلة
  3. تعزيز الحركات النسائية
- **الروابط** هي المسائل والاستراتيجيات التي يتعين النظر فيها والاستفادة منها من أجل دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحسين قدرته على التكيف ومرونته في التعامل مع الأزمات والبيئات والاتجاهات الناشئة.
  1. تعزيز أوجه التآزر بشأن التمكين الاقتصادي والإنجابي للمرأة
  2. دعم العمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني
  3. دعم الابتكار والتكنولوجيا المراعيَيْن للمنظور الجنساني

المسارات هي المجالات الرئيسية التي تُسرَّع فيها تسريع وتيرة التغيير الهيكلي وتعزيز البرامج التحويلية الجنسانية وتقديم الخدمات.

المسار 1

ضمان توفير خدمات مراعية للمنظور الجنساني في مجال الصحة الجنسية والإنجابية

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية هي جوهر عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي عنصر أساسي لتعزيز المساواة بين الجنسين. عندما تحصل النساء على مجموعة كاملة من الخدمات الشاملة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك القدرة على اختيار عدد أطفالهن والمباعدة بين الولادات، فمن المرجح أكثر أن يتم تمكينهن في جميع جوانب حياتهن. ويلزم اتباع نهج شامل، لتلبية احتياجات الأشخاص المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بشكل فعال، كما هو موضح في الشكل 5 أدناه. ويستلزم اتباع نهج شامل فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية اعتماد التعريف الكامل لمصطلح الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتقديم مجموعة أساسية من تدخلات الصحة الجنسية والإنجابية مع المنظور الشامل لدورة الحياة بأكملها[11]، وتطبيق المساواة فيما يتعلق بفرص الوصول للخدمات، وجودة الرعاية، دون تمييز وتعزيز المساءلة على مستوى التنفيذ.

الشكل 5 | تعريف شامل للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

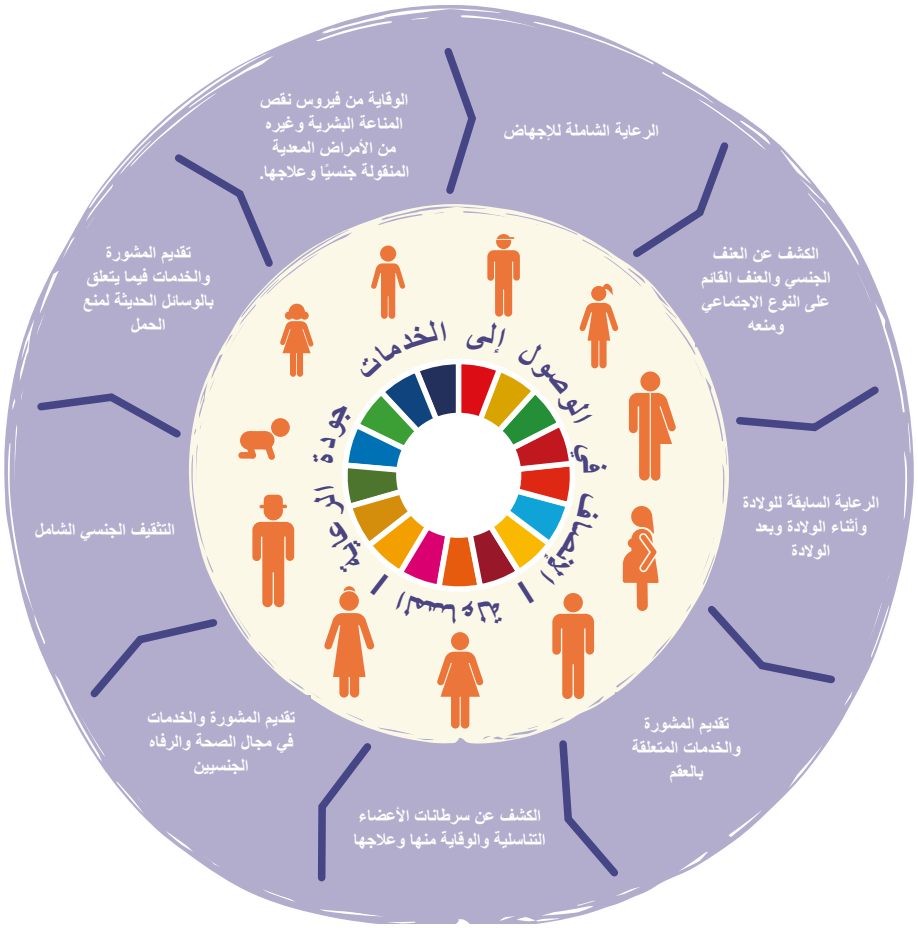

11 ينظر المنظور الشامل لدورة الحياة بأكملها في التقدم الكامل الذي أحرزه الفرد طوال حياته لشرح أسباب نتائج معينة. وتعتمد النتائج على التفاعل بين العديد من عوامل الحماية والمخاطر التي تحدث طوال حياة الأشخاص. يتناول المنظور الشامل لدورة الحياة بأكملها كيف تعمل العوامل البيولوجية (بما في ذلك العوامل الوراثية) والاجتماعية والسلوكية على مدار الحياة وعبر الأجيال بشكل مستقل وتراكمي وتفاعلي للتأثير على النتائج الصحية.

إلى أين يؤدي هذا المسار؟

يؤدي هذا المسار إلى توفير أنظمة وخدمات صحية جيدة التمويل وشاملة للجنسين ومنصفة بالنسبة للجميع.

سيُكرس جزء كبير من برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وموارده لتحسين توافر الخدمات ومقبوليتها والقدرة على تحمل تكاليفها وجودتها، بهدف خفض معدل الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة ومعدل وفيات الأمهات والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة. ومن المهم التأكد من أن يدمج هذا العمل بالكامل الالتزامات التنظيمية اللازمة لتغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية الضارة التي قد تشكل أيضًا حواجز أمام الوصول إلى الخدمات، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز وعدم ترك أي أحد خلف الركب. يمكن أن يؤدي دعم الدول لرقمنة أنظمة المعلومات الصحية إلى زيادة وتحسين التدخلات المستهدفة القائمة على الأدلة التي تعمل على تحسين الخدمات للفئات المحددة. إن ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان تضع على عاتقه مسؤولية دمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة في جميع التدخلات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ويستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان تحليل البيانات الديموغرافية لإثراء هذا العمل، من خلال المنظور الشامل لدورة الحياة بأكملها.

في هذه الحالة، سيكون من الأهمية بمكان أن نكون قادرين على تحديد العوائق التي يواجهها الناس (أو الخرافات والقوالب النمطية وما إلى ذلك) وتذليل العوائق المرتبطة بعدم المساواة بين الجنسين، كما ينبغي وضع مبادئ التدخلات التي نحتاجها لزيادة الطلب على وسائل تنظيم الأسرة واستخدامها. يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل جيد ويعرف ما الذي يصلح مع النظام الصحي (والتعليم)، غير أن هناك حاجة إلى فهم أعمق للكيفية التي تعرقل بها المعايير الاجتماعية والجنسانية استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

مجالات العمل

تنظيم الأسرة

تعزيز قدرة النساء والمراهقات على التصرف واتخاذ القرارات للمطالبة بتنظيم الأسرة القائم على حقوق الإنسان. سيشمل ذلك التركيز على سلوك الفرد وقدرته على التصرف واستقلاليته والمعايير الاجتماعية والجنسانية ذات الصلة، وتعزيز الطلب على الخدمات والوفاء بها، وإعداد برامج للتوعية بشأن تغيير السلوك، وتوفير برامج محو الأمية في مجال الحقوق الإنجابية لدعم المرأة في اتخاذ قرارات مستنيرة ومستقلة تتعلق بنواياها في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وزيادة المعرفة الشاملة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية من خلال البرامج المجتمعية. كما يتعين أن يركز هذا العمل على تعزيز تقاسم المسؤولية المتعلقة باستخدام موانع الحمل بين الشريكين، وتشجيع استخدام الذكور لوسائل موانع الحمل المخصصة لهم بما في ذلك الواقي الذكري وقطع قناة المني.

ضمان توفير وسائل منع الحمل المراعية لنهج التحول في المواقف الجنسانية والقائمة على حقوق الإنسان للنساء والمراهقات على اختلاف مشاربهن، بما في ذلك الأفراد من الفئات المهمشة والأزواج. سيتمثل الهدف من هذا الإجراء في زيادة إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل واختيار استخدامها بالنسبة لجميع الفئات في سن الإنجاب من خلال تطبيق المنظور الشامل لدورة الحياة بأكملها لتلبية الاحتياجات المتطورة للأفراد خلال حياتهم. وسيؤدي ذلك إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات القائمة على الحقوق، ومعالجة الوصمة التي تعيق استخدام تلك الوسائل، فضلاً تقليص الحواجز أمام الوصول. كما سيعود ذلك بالنفع على برامج تنظيم الأسرة باعتباره فرصة للنساء والمراهقات لتحويل الوصول إلى السلطة والموارد والفرص. علاوة على ذلك، سيسهم هذا الأمر في تعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين النتائج في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

دعم مراجعة التشريعات والسياسات الوطنية لضمان وجود بيئة قانونية وسياسية مواتية لبرامج تنظيم الأسرة القائمة على حقوق الإنسان. وهذا يعني تعزيز توفير بيئة داعمة للحقوق الإنجابية للنساء والمراهقات (على سبيل المثال، إصلاح القوانين التي تتطلب الحصول على إذن الزوج للحصول على وسائل منع الحمل، ورفع الحد الأدنى لسن الزواج، والموافقة على الخدمات، وما إلى ذلك).

تشجيع شركاء التنمية على دمج تنظيم الأسرة في العمل المتعلق بالتثقيف الجنسي الشامل، والقضاء على ناسور الولادة، ومنع حمل المراهقات، والقضاء على الممارسات الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. بالإضافة إلى ذلك، تشجيع الشركاء في مجال العمل الإنساني على دمج خدمات تنظيم الأسرة في التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث. كما يشمل ذلك تقديم المساعدة التقنية لدمج تنظيم الأسرة في برامج التحول في المواقف الجنسانية التي تتصدى للعنف القائم على النوع الاجتماعي، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

صحة الأمهات

تبني منظور جنساني في إطار العمل على توفير خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية باعتبار ذلك عنصرًا أساسيًا للتغطية الصحية الشاملة. ستتمثل الوسيلة لتحقيق هذا الأمر في النظر في كيفية تلبية احتياجات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والمراهقات طوال حياتهن، بدءًا من الرضاعة والطفولة ومرحلة المراهقة وحتى سن الرشد والشيخوخة. وسيتطلب ذلك جزئيًا حشد أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل القطاع الصحي وخارجه، بما في ذلك من المؤسسات التي تقودها النساء، وتحليل احتياجات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بين جميع الأفراد ومن خلال المنظور الشامل لدورة الحياة بأكملها، وتحديد الموارد المتاحة والقيود النظامية، وتحديد أولويات التدخلات وتنفيذها تدريجيًا على مختلف مستويات النظام الصحي وخارجه، وذلك لضمان الوصول إلى مجموعة أساسية من التدخلات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

ضمان إمكانية حصول جميع النساء والمراهقات على خدمات التوليد ورعاية المواليد في حالات الطوارئ. ينبغي أن يشمل ذلك معالجة العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحد من إمكانية الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك الفئات المهمشة والنساء الأكثر عرضة للخطر بسبب الفقر والتكاليف والعوائق الأخرى.

توفير التدريب على الحد الأدنى من مجموعة الخدمات الأولية الدنيا لمقدمي الخدمات الصحية والمديرين. ينبغي أن يهدف هذا التدريب وعملية دمجه في الممارسة السريرية إلى تقليل العوائق المتعلقة بتوفير الخدمات التي تواجهها النساء والمراهقات ويمكن أن يشمل استراتيجيات من شأنها تغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية من خلال إشراك شركاء ذكور وإشراك أوصياء.

دمج وحدات التحليل الجنساني في مناهج ما قبل الخدمة في مدارس التوليد المعتمدة وأنواع أخرى من مؤسسات التدريب الطبي لتحسين جودة الخدمة. ينبغي أن تتضمن المناهج الدراسية محتوى عن منع الوصم والتمييز ضد النساء والمراهقات المهمشات، والرعاية المحترمة في سياق النساء والفتيات اللواتي يعانين من الفقر، واللواتي ينتمين إلى الأقليات العرقية، ويتضمن كذلك الخدمات المقبولة ثقافيًا في حالة النساء والفتيات اللواتي ينتمين إلى الشعوب الأصلية، والخدمات المتاحة للنساء والمراهقات ذوات الإعاقة، كما ينبغي إشراك الذكور، واتخاذ تدابير لدعم النساء والمراهقات ليصبحن واثقات وصريحات بشأن احتياجاتهن من الرعاية الصحية.

الاسترشاد بتجارب النساء في تعزيز النظم الصحية وتدريب القوى العاملة ذات الصلة.
يتعين استشارة النساء، وخاصة الأكثر تخلفًا عن الركب، بشأن مشاكلهم الصحية. وينبغي بعد ذلك دمج هذه المعلومات في التدريب على جودة الرعاية وتقديمها لمساعدة النظم الصحية على الاستجابة لتجارب المرأة. بالإضافة إلى ذلك، فإن توعية القوى العاملة في مجال الصحة بأهمية ملاحظات العميل/المريض ورضا العملاء عن الخدمات المقدمة يعد أمر بالغ الأهمية.

الأمراض المعدية المنقولة جنسيًا بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية

تكثيف البرامج المشتركة المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتمكين النساء والمراهقات والفئات السكانية الرئيسية[12] من حماية أنفسهم من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية الأخرى المنقولة جنسياً ودعم حصولهم على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، دون وصمة العار والحكم عليهم على أساس أعمارهم ونوع جنسهم وحياتهم الجنسية ومهنتهم.

اعتماد نهج متكامل يركز على الأشخاص بشكل منهجي للمشاركة والتمويل الهادفين للمجتمع (على أساس مبدأ "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا") فيما يتعلق بوضع وتنفيذ برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية المنقولة جنسيًا والإحالة لإدارة الحالات. ويتضمن ذلك اتباع نهج قائم على الحقوق لتنظيم الأسرة، وبرامج شاملة للواقيات الذكرية ومواد التزليق والتثقيف الجنسي الشامل للأفراد داخل المدارس وخارجها.

12 العاملون في مجال الجنس، ومغايرو الهوية الجنسانية، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات

الفئات السكانية الرئيسية المعرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام 2020

- في الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وقعت ستة من كل سبع إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين المراهقات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عامًا. وفي بعض المناطق، كانت النساء اللواتي تعرضن لعنف الشريك الحميم أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بمقدار 5.1 مرة.
- النساء العاملات في مجال الجنس أكثر عرضة للإصابة بمقدار 26 مرة مقارنة بالنساء الأخريات.
- مغايرات الهوية الجنسانية أكثر عرضة للإصابة بمقدار 34 مرة مقارنة بالبالغين الآخرين.

المسار 2

الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة

يشكل العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا في العالم التي يُلتزم الصمت تجاهها. وتتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان هذه بسبب الاتجاهات الكبرى التي تشمل تغير المناخ وحالات الطوارئ الصحية - بما في ذلك جائحة كوفيد-19 - والأزمات الإنسانية - بما في ذلك النزاعات - والثورة الرقمية. ويتصدى صندوق الأمم المتحدة للسكان للعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة في إطار استراتيجية شاملة تعكس فهم الطبيعة المنهجية لأوجه عدم المساواة بين الجنسين باعتبارها السبب الجذري للعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة.

إلى أين يؤدي هذا المسار؟

يؤدي هذا المسار إلى تنفيذ تدخلات وخطط عمل ممولة ومنصفة وشاملة للجنسين وفي المتناول للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك لضمان استجابة آمنة وأخلاقية وتوفير أنشطة لتسريع وتيرة عملية الوقاية وجمع البيانات الهامة التي تركز على الناجين وتحليلها.

يجب أن تتاح للنساء والمراهقات فرص للعيش دون خوف من العنف والممارسات الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أو زواج الأطفال أو الانتقاء المتحيز لنوع الجنس، وذلك لضمان الوصول إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتحقيق الاستقلالية الجسدية. وعلى هذا النحو، استرشادًا بالخطة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي "Flourish"، سيكرّس الصندوق جزءًا كبيرًا من برامجه وموارده لتحسين جودة وتغطية خدمات الاستجابة المتعددة القطاعات التي تركز على الناجين وكذلك برامج الوقاية المعجلة، بما في ذلك الاستثمار في التقييمات المنهجية، ضمن إطار قانوني وسياساتي يراعي حقوق الإنسان. ومن المهم التأكد من أن يكون هذا العمل قائمًا على الأدلة ومستندًا إلى البيانات وأن يدمج بالكامل الالتزامات التنظيمية اللازمة لتغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية الضارة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز، وعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب.

مجالات العمل

تعزيز القدرة على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة والتصدي لها، بما في ذلك إعطاء الأولوية للخدمات باعتبارها جزءًا من عملية التأهب والاستجابة والتعافي. في إطار حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات للعنف، سيركز هذا الإجراء على ضمان الحصول على الخدمات الشاملة المتعلقة بالصحة البدنية والعقلية التي تركز على الناجين، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والرعاية السريرية لضحايا الاغتصاب، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية والأمنية والقانونية المدعومة بإدارة قوية للحالات، والحوكمة والأطر القانونية والسياساتية.[13] ستركز التدخلات الوقائية على تغيير المعايير الجنسانية والاجتماعية غير المنصفة عبر النموذج الاجتماعي البيئي. وهذا يعني إضفاء الطابع المؤسسي على الوقاية في جميع أنظمة الصحة والتعليم، بما في ذلك من خلال توفير التثقيف الجنسي الشامل للشباب داخل المدارس وخارجها باعتبارها منصة تحويلية تهدف إلى منع العنف؛ وإشراك الرجال والفتيان في معالجة الذكورة الضارة؛ وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية من خلال دمج تحويلات النقد والقسائم في أنظمة إدارة الحالات، وإجراء التدخلات التي تهدف إلى تمكين النساء والمراهقات وإشراك المجتمعات في تغيير المعايير الجنسانية والاجتماعية التمييزية. يمثل التصدي لجميع أشكال العنف في جميع المجالات والسياقات أولوية بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك العنف الإنجابي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا، والتخفيف من تأثير تغير المناخ وبناء قدرة النساء والفتيات للصمود في مواجهة هذا التغير.

13 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2015). *حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات للعنف*.

الاستثمار في القوانين والسياسات التي تراعي حقوق الإنسان وتتصدى للعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة وتسهم في معالجة المعايير الاجتماعية والجنسانية غير المنصفة التي تتغلغل في هذا المجال. سيكون للاستثمار في القوانين والسياسات الرامية إلى النهوض بتعليم المرأة، ودعمها لتولي أدوار رفيعة المستوى في الأنظمة الصحية والقضائية، ودعم إضفاء الطابع المهني على العمل الاجتماعي، والاعتراف بدور العاملين في مجال صحة المجتمع والمعلمين والمتطوعين، أثرًا كبيرًا في إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة، كما يمكن أن يساعد تعزيز القيادة النسوية في أدوار صنع القرار في مختلف التخصصات في معالجة التمييز والعوائق التي تواجهها النساء والمراهقات أثناء حصولهن على الخدمات بوصفهن ناجيات من العنف. بالإضافة إلى ذلك، فإن بناء القدرات ووضع آليات المساءلة لضمان إنفاذ التشريعات التي تتصدى للعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة سيضمن قدرًا أكبر من التأثير والاستدامة.

تشجيع الإنتاج والاستخدام الأخلاقي للبيانات والبحوث لضمان أن تكون البرامج هادفة وفعالة. يجب أن تعالج الموارد المستثمرة في إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة أشكال العنف ذات الصلة في المواقع المحددة ومن خلال الخدمة المناسبة لتلبية احتياجات الناجين. ولتحقيق ذلك، فإن الاستثمار في جمع بيانات الانتشار والبيانات الإدارية وتحليلها يعتبر أمرًا بالغ الأهمية ليس فقط فيما يتعلق بتصوير الواقع الذي تواجهه النساء والفتيات، ولكن أيضًا لدعم مناصرة وضع قوانين وسياسات وبرامج قائمة على حقوق الإنسان، كما يعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة للتمويل الوطني وتصميم الخدمات وضمان فعالية برامج الوقاية.

سيكون من الضروري مواصلة تعزيز دمج العنف القائم على النوع الاجتماعي في المبادرات العالمية المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالبيانات والعمليات والمنتديات ذات الصلة بدورة البرامج الإنسانية، مما يضمن إدراج التحليلات والمؤشرات المتعلقة باحتياجات ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في إطار التحليل المشترك بين القطاعات والاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية. كما سيضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوسيع منهجية الأساليب المختلطة المستخدمة لإنتاج "أصوات" في سياقات جديدة. تم تقييم هذه المنهجية باعتبارها أداة مهمة فيما يتعلق بدمج العنف القائم على النوع الاجتماعي في الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية من خلال دعم وضع وتنفيذ البرامج الإنسانية لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، ومساعدة القطاعات/المجموعات الأخرى على فهم مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي التي يلزم تخفيفها بشكل أفضل خلال جميع مراحل الاستجابة لها.

المسار 3

تعزيز الفرص والخدمات القائمة على النوع الاجتماعي وحقوق المراهقين والشباب

إن المشاركة الكاملة مع المراهقين والشباب ودعمهم شرط أساسي لتحسين المساواة بين الجنسين والنتائج المستدامة في جميع مجالات عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو الموضح في الاستراتيجية العالمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالمراهقين والشباب "جسدي، حياتي، عالمي". إن التغيير بين الأجيال الذي يركز على حقوق الإنسان، عبر المنظور الشامل لدورة الحياة بأكملها والذي يقوده الشابات والشبان الملتزمين بالمساواة بين الجنسين، يمثل جانبًا رئيسيًا من جوانب التغيير التحويلي، ويمكن أن يحقق مكاسب ديموغرافية اجتماعية واقتصادية وبيئية، لا سيما في الدول التي تضم أعدادًا كبيرة من الشباب. وعلى هذا النحو، ينبغي أن توضح جميع برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان كيف يمكنها زيادة مشاركة الشباب بطريقة تعمل على تنشئة كل من الفتيان والفتيات اجتماعيًا بحيث يروا المساواة بين الجنسين والإدماج كمعايير مرغوبة، وتسهم في بناء رأس المال البشري للجيل القادم، وتشجع تمثيل الشباب الفردي والجماعي، وتدعم تأثير المراهقين داخل الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية.

يمكن تحقيق التنشئة الاجتماعية للفتيان والفتيات للمطالبة بالمساواة بين الجنسين والمساهمة فيها من خلال البرامج المدرسية وغير المدرسية والدينية والمجتمعية، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل. كما يمكن أن يؤدي التعاون مع الشركاء المحليين، مثل القادة الدينيين والمسؤولين المحليين لتنفيذ البرامج، إلى إشراك أوصياء بشكل استراتيجي وتقليل مقاومة التغيير. وسيعزز ذلك الأمر القبول على نطاق أوسع فيما يتعلق بمزايا المساواة بين الجنسين والتنوع في الهوية الجنسانية.

إلى أين يؤدي هذا المسار؟

يؤدي هذا المسار إلى الاعتراف بحقوق المراهقين وإمكاناتهم واحترامها، وسيعزز التغيير المستدام للأجيال والمساواة بين الجنسين. وسيثمر ذلك في تدشين برامج قوية تركز على المراهقات، وإشراك الشباب بصورة هادفة، وبناء حركات فاعلة.

إن ضمان حصول الشباب، وخاصة الشابات، على المعلومات وإتاحة الفرصة لهم لتطوير إمكاناتهم وقدرتهن على التصرف، سيمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم، بما في ذلك فيما يتعلق بخدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية المكفولة لهم، كما أن ذلك سيرسخ احترام مبادئ المساواة بالتزامن مع تشجيع الثقة على التفكير النقدي والمشاركة في صنع القرار على جميع المستويات. وسيخفف هذا المسار من خطر تبني المراهقين للسلوكيات الضارة مع تعزيز العوامل الإيجابية والوقائية التي تدعم تنمية الشباب، كما سيتم الاعتراف بالمراهقين والشباب بوصفهم قادة/متعاونين طوال فترة العمل في هذا المسار.

إن العمل مع الفتيان والشبان على نماذج الذكورة الإيجابية سيتيح لهم الفرصة للتفكير في كيفية مساهمتهم بشكل فعال في علاقات محترمة ومنصفة وغير عنيفة ومجتمعات أكثر استقرارًا وأمانًا. ويلزم دعم الشباب لمناهضة المعايير الجنسانية الضارة والمقيدة التي تمنعهم من المشاركة في ما كان يعتبر سابقًا أدوارًا أنثوية تتعلق بأعمال الرعاية وتربية الأطفال والأنشطة المجتمعية والاستفادة منها. في الوقت نفسه، سيمثل التمكين وبناء الأصول مع المراهقات أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز المساواة بين الجنسين.

مجالات العمل

ستتماشى الإجراءات الرامية إلى إشراك الشباب في تعزيز المساواة بين الجنسين مع الاستراتيجية العالمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالمراهقين والشباب "جسدي، حياتي، عالمي".

مبادرات المشاركة، بدءًا من المستوى الدولي وحتى المستوى المجتمعي، يجب أن تعطي الأولوية لمشاركة وقيادة الشابات والمراهقات على قدم المساواة ووضع معايير وضمانات تقلل من المخاطر وتمنع الاستغلال. ينبغي أن تكون مشاركة المراهقات والشابات شرطًا لبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تشمل أصحاب المصلحة والمجتمعات. كما يشمل ذلك إقامة شراكة قوية مع المؤسسات التي يقودها الشباب، بما في ذلك المؤسسات التي تقودها النساء الشابات والمؤسسات التي تدعم مشاركة الشباب.

الإدماج الشامل للشباب. يمثل ذلك أولوية بالنسبة لبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان ويتعين تصميم المبادئ التوجيهية للمشاركة في هذه البرامج بحيث تعمل على إشراك الشباب الضعفاء و/أو المهمشين، بما في ذلك ذوي الإعاقة وشباب الشعوب الأصليين وشباب مجتمع الميم والمراهقات المعزولات أو المنعزلات. ويساعد تعزيز التغيير مع مرور الأجيال والتغيير التحويلي على ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ضمان أن جميع جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تتضمن تعزيز الإدماج المجدي للشباب، وإنشاء منصات مشتركة بين الأجيال وتعزيز المهارات القيادية، تتم من خلال منظور يراعي نهج التحول في المواقف الجنسانية والحقوق.

التوعية المجتمعية يمكن استخدامها من خلال إشراك الشباب والشابات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والابتكارات الإنمائية، لتغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية التمييزية. إن وضع المعايير لمراقبة مثل هذه المبادرات وتقييمها سيدعم تحليل كيفية تأثير الاستراتيجيات المختلفة على المعايير الاجتماعية والجنسانية والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة.

السياسات والبرامج في مجالي الصحة والتعليم يجب أن تقيم المحددات الاجتماعية والجنسانية للصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين ورفاههم، كما يجب أن تستجيب لها. يعد توليد ونشر المعرفة بشأن كيفية اختلاف المحددات وتقاطعها مع أولويات البرامج والنُهُج المحددة أمرًا بالغ الأهمية، لتصميم برامج فعالة.

برامج الدعم التي تتمحور حول المراهقات وتركز على بناء أصولهن الصحية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية وتصل إلى الفئات الأكثر تهميشًا.

دعم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لوضع واستخدام استراتيجيات تتعلق بتوفير التثقيف الجنسي الشامل داخل المدارس وخارجها بحيث يصل إلى جميع الشباب، بما في ذلك الشباب المهمشين. ومن شأن ضمان دعم الشابات والشبان المهمشين والمستبعدين أن يسرّع وتيرة عملية إنهاء الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة ووفيات الأمهات والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وسيمثل العمل مع مجموعة كاملة من الشركاء بما في ذلك الشباب أمرًا هامًا للمساعدة في تفكيك الممارسات الضارة وطقوس العبور التي لا تدعم حقوق الإنسان والمعايير الاجتماعية والجنسانية العادلة في جوهرها.

الاستجابات الإنسانية للأزمات لا بد أن تعمل على إشراك الشابات في عملية صنع القرار وأن تدعمهن لكي يصبحن قائدات. ضمان إدراج الشابات والمراهقات في عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية وفي تخطيط وتنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية. كما يجب أن تسعى هذه العمليات بشكل استباقي إلى مشاركة الشباب المعرضين لخطر التخلف عن الركب، بما في ذلك الشباب المهمشين، والشباب ذوي الإعاقة، وشباب الشعوب الأصلية، وشباب مجتمع الميم وغيرهم ممن يواجهون أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز.

المسار 4

جمع البيانات السكانية والبحوث المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتحليلها واستخدامها

سيتم دعم عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان من خلال جمع البيانات المراعية لمنظور التحول في المواقف الجنسانية وتحليلها ونشر البحوث التي تعزز التخطيط والبرامج القائمة على الأدلة. ويمكن أن يؤدي التحليل المنتظم لبيانات التعداد حسب الجنس والعمر، وإعداد دراسات جنسانية تتعلق بالتعداد، وعرض البيانات المرئية، وإنشاء صحائف الوقائع، إلى تحسين قدرة المستخدمين على الوصول إلى البيانات وفهمها، كما يمكن أن يوفر ذلك أدلة أكثر وأفضل على التقاطعات الديموغرافية التي تؤدي إلى تفاقم التمييز. وبوسع مناصرو المساواة بين الجنسين على جميع المستويات استخدام هذه المعلومات للتأثير على وضع السياسات والتشريعات القائمة على الحقوق.

إلى أين يؤدي هذا المسار؟

يؤدي هذا المسار إلى إعداد تحليلات وأدلة عالية الجودة يمكن أن يسترشد بها صندوق الأمم المتحدة للسكان وجميع شركائه من الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية صنع القرار على نحو يتسم بالإنصاف بين الجنسين.

سيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر وتحليلها بحيث يتم إحصاء جميع النساء والفتيات وتوضيح الفروق بين الجنسين والعمر وديناميات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين وفهمها بشكل كامل عبر الفئات العمرية. وسيواصل الصندوق التعاون لوضع المؤشرات الجنسانية ذات الصلة بالنهوض بحقوق الإنسان للمرأة، كما سيعزز استخدام الأدلة ونشرها كمساهمة في قياس التغيير وتحسين البرامج وبناء قاعدة المعارف التي تدعم العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، سيشارك الصندوق مع الأوساط الأكاديمية في بحوث التنفيذ والتشخيص والدراسات الاستقصائية.

يدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان أن النساء والفتيات يكنَّ باستمرار بين الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب وأن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات مرنة ومخصصة واستثمارات إبداعية لتحسين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ويصعب للغاية معالجة للعوامل المتداخلة للتمييز التي تواجهها النساء والفتيات اللواتي يعشن في فقر، أو في صفوف الأقليات أو السكان الأصليين، أو في المناطق النائية أو المتأثرة بالنزاع، أو اللواتي يعانين من إعاقات، وستتطلب معالجتها أن تعمل جميع مستويات صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل وثيق مع الحكومة والشركاء، لضمان مشاركة النساء والفتيات في تحليلات "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب" الشاملة للجنسين التي تستند إلى بيانات مصنفة توضح متغيرات "الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب". سعيًا لدعم استراتيجيات الصندوق في مجالات التعداد والتسجيل المدني والإحصائيات الحيوية، ستعمل استراتيجية المساواة بين الجنسين لصندوق الأمم المتحدة للسكان على توفير الدعم المنتظم للدول لجمع البيانات المصنفة حسب الجنس واستخدامها؛ وزيادة استخدام بيانات التعداد والسجل ذات المرجعية الجغرافية لتحديد مواقع الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب في الأبعاد المختلفة للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك المواقع التي يرتفع فيها مستوى عنف الشريك الحميم أو اختيار الجنس؛ وتعزيز الجمع الروتيني للإحصاءات الجنسانية الدنيا الموصى بها من قبل الأمم المتحدة لضمان الاعتراف باحتياجات الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب وتلبيتها.

مجالات العمل

تعزيز المنهجيات الآمنة والأخلاقية لجمع البيانات والبحوث وتحليلها واستخدامها للاسترشاد بها في التدخلات المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة وكذلك برامج المناصرة والتواصل في جميع السياقات في مجالات السلام والتنمية والعمل الإنساني.

تعزيز الرصد والإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي وزيادة تغطية البيانات. سيتيح ذلك تضمين سياق أكثر شمولاً للمؤشرات التي تندرج هدف التنمية المستدامة 5.6 الذي يدعو الدول إلى "ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق

الإنجابية". وبشكل عام، من المهم تعزيز جمع وتحليل بيانات عالية الجودة بشأن جميع الأهداف التي تندرج ضمن هدف التنمية المستدامة 5، لا سيما الأهداف 5.2 و5.3 و5.6.

استكمال جمع البيانات الكمية وتحليلها بدراسات نوعية وتشغيلية لدعم التخطيط والبرامج المراعيين للمنظور الجنساني. تشمل مجالات البحث الإضافية كيف تدعم تدخلات الجانب المتعلق بالطلب الحصول على خدمات تنظيم الأسرة؛ وكيف يساهم توليد الطلب في الاستقلالية الجسدية؛ وتوضح ما إذا كان الحصول على خدمات تنظيم الأسرة يمكن أن يسهم في الحد من الممارسات الضارة؛ كما تحدد الروابط بين تنظيم الأسرة والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

دعم نشر البيانات المبتكرة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وعبر طرق التنمية الأخرى لتعزيز أهمية وفعالية العمل في سياقات التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي نشر إحصاءات النوع الاجتماعي على المستوى الجغرافي المكاني ومن خلال أدوات مبتكرة مثل لوحات المتابعة التفاعلية. ويتعين تصنيف بيانات النوع الاجتماعي على أدنى مستوى جغرافي ممكن للحصول على معلومات بشأن احتياجات الأشخاص الأكثر تخلفًا عن الركب وتلبيتها، وينبغي إتاحتها بتنسيقات سهلة الاستخدام لتيسير الوصول إليها وتحليلها من قبل أولئك الذين تعكس حياتهم.

دعم مشاركة النساء والمراهقات والفئات المهمشة في وضع وتحليل استبيانات التعداد، والدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، وجمع البيانات الأخرى المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك ما يتعلق بالرجال، والذكورة، والمساواة بين الجنسين، مثل الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين. وسيؤدي ذلك إلى إجراء تقييم أكثر دقة لديناميكيات السلطة بين الجنسين والتمييز وعدم المساواة. وسيتطلب هذا الأمر وضع البرامج وتعبئة الموارد لإدراجه، وكذلك التوعية وبناء القدرات، ونشر المعلومات.

تعزيز جمع البيانات المصنفة حسب الجنس، والنوع الاجتماعي، والإعاقة، والعرق، والعمر وتحليلها من خلال البحوث النوعية لدعم البرامج الشاملة والمراعية للمنظور الجنساني في جميع البيئات.

دمج التحليل الجنساني في العمل المتعلق بالبيانات الإدارية، بما في ذلك نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. يسهم هذا الأمر في جمع بيانات سكانية أكثر دقة، مما يضمن تمثيل جميع النساء والمراهقات في البيانات، مع الاستفادة من البيانات الموجودة، بما في ذلك نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بهدف التركيز على عدم المساواة بين الجنسين والتمييز والعنف ضد النساء والمراهقات.

دعم الحكومات لدمج التحليل الجنساني القائم على حقوق الإنسان في بناء القدرات مع المكاتب الإحصائية الوطنية والتخطيط الإنمائي الوطني. يجب أن تشمل البيانات المجمعة معلومات مصنفة حسب الجنس تُحلل في إطار التخطيط للاستجابة للتغيرات الديمغرافية، بما في ذلك الهياكل العمرية المتغيرة، وتوزيع السكان، ومستويات التحضر والتعليم، والمخرجات الصحية. ويمكن أن تساعد هذه المعلومات في تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإعداد الميزانيات، ووضع خطط العمل الوطنية لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخطيط القطاعي للصحة والتعليم وتغير المناخ والقدرة على التأقلم مع التحولات الديمغرافية.

التقارب

الربط بين تسجيل الأحداث الحيوية والمساواة بين الجنسين - حيث كانت مبادرة مشتركة متعددة الدول بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز التميز المعني بنظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وسلط الضوء على القيمة الاستراتيجية الخاصة بالنظم الشاملة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ودورها التأسيسي في تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والمراهقات بما في ذلك الاستقلالية الجسدية.

العوامل التمكينية تعمل على تهيئة بيئات يمكنها أن تدعم المسارات وتضمن استدامتها لتتمكن من تحفيز التغيير.

العامل التمكيني 1

تعزيز آليات المساءلة: القوانين والسياسات والمؤسسات والأنظمة

يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

تشمل آليات المساءلة المحاكم والقوانين والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن الآليات غير القضائية مثل آليات المساءلة الاجتماعية. ولدى هذه الآليات ولاية لضمان امتثال الدولة لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وتمكينها - حيثما تسمح ولاياتها - من توفير سبل انتصاف قانونية فعالة للضحايا. يضع القانون الدولي لحقوق الإنسان، المنصوص عليه في الاتفاقيات والعهود والمعاهدات، المعايير التي تسترشد بها الدول خلال عملية وضع القوانين والسياسات على المستوى الوطني لتعزيز بيئة يحصل فيها الجميع على الحقوق المكفولة لهم. وهناك حاجة إلى آليات مساءلة فعالة قائمة على حقوق الإنسان على جميع المستويات لضمان تحقيق نتائج إنمائية شفافة ومنصفة ومستدامة وقائمة على الحقوق.

ما الذي يفعله هذا العامل التمكيني؟

يؤدي هذا العامل التمكيني إلى تغيير منهجي في الهياكل والقوانين والسياسات الوطنية للنهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات من المطالبة بحقوقهن.

ومن شأن تعزيز آليات المساءلة مثل القضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووضع ضوابط وموازين قوية، على الصعيدين الدولي والوطني، أن يحسّن قدرة الدول والوكالات المتعددة الأطراف على الوفاء بالالتزامات القانونية للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. على سبيل المثال، يمكن أن تحدد الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان أنماط التمييز التي يلزم معالجتها من قبل الدولة.

إن المساءلة في سياقات التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام لا تتطلب الشفافية فحسب، بل تتطلب مشاركة مجدية من جانب النساء والفتيات والشباب وجماعات المجتمع المدني، كما تتطلب المساءلة الفعالة أن يكون الأفراد والأسر والجماعات، بما في ذلك النساء من الفئات المهمشة، على دراية بحقوقهم فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وأن يتم تمكينهم من تقديم مطالبات مبنية عليها. وتعتبر الشبكات النسائية والمؤسسات النسائية من الجهات فاعلة التي تؤدي دورًا بالغ الأهمية في عملية ضمان المساءلة ومساعدة المرأة على فهم حقوقها والمطالبة بها وممارستها.

مجالات العمل

ضمان توفير سبل لتحقيق العدالة. المشاركة في الحوار السياساتي بشأن تطوير وإصلاح الأطر السياساتية والقانونية لضمان دعمها للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين. دعم تنمية قدرات أجهزة إنفاذ القانون وتعزيز خبرة أنظمة العدالة بشأن القوانين المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لضمان وجود سبل فعالة لتحقيق العدالة والانتصاف عند انتهاك الحقوق. دعم رفع مستوى الوعي والتثقيف في مجال الحقوق ومحو الأمية لتمكين الأفراد من المطالبة بحقوقهم عندما يتم انتهاكها.

إقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لرصد امتثال الدولة لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وقضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

دعم إنشاء آليات للمساءلة الاجتماعية واستخدامها من أجل تعزيز قدرة النساء والفتيات على التصرف، من خلال تعزيز صوتهن ومشاركتهن في عملية التنمية. قد تشمل هذه الآليات، على سبيل المثال، مناصرة المواطنين ضد السياسات المؤيدة للإنجاب، وبطاقات آراء المجتمع بشأن الصحة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وعمليات التدقيق الاجتماعية.

التعاون الاستراتيجي مع الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات[14] لتيسير مشاركة الحكومات والمجتمع المدني والحركات النسائية. ستمكن المشاركة والحوار المرأة من أن تصبح مناصرة للتغيير في القرارات الرفيعة المستوى.

التعاون الاستراتيجي مع الإجراءات الخاصة والإسهام في إعداد التقارير المواضيعية المرتبطة بولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى دعم الزيارات القطرية للإجراءات الخاصة. سيضمن إشراك الشبكات الوطنية والإقليمية التي تركز على النوع الاجتماعي عرض اهتمامات المرأة بوضوح للنظر فيها.

التعاون الاستراتيجي مع الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في مختلف مراحل عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك دعم الدول والمجتمع المدني والفئات المهمشة للمشاركة في الاستعراض. دعم الدول ومساندتها في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق المساواة بين الجنسين.

العامل التمكيني 2

تعزيز المعايير الاجتماعية والجنسانية العادلة

2.1. قدرة النساء والمراهقات على التصرف وصنع القرار

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية (2025 - 2022) في تعزيز قدرة الفتيات والنساء على ممارسة حقهن في القدرة على التصرف والمطالبة بحقوقهن المتعلقة بالاستقلالية الجسدية واتخاذ القرار والقيادة والتمكين، بما في ذلك التمكين الاقتصادي، وتقرير المصير.

ما الذي يفعله هذا العامل التمكيني؟

يركز هذا العامل التمكيني بشكل خاص على زيادة إمكانية النساء والمراهقات وقدرتهن على المشاركة الكاملة في مجتمعاتهن واتخاذ قرارات مستنيرة نيابة عنهن. عندما تنخرط النساء والمراهقات مع شركائهن وأولياء أمورهن، يمكنهن التأكيد على خياراتهن فيما يتعلق بأجسادهن، وصحتهن، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وصحة من يعولونهن. وعندما يكون لدى النساء والمراهقات القدرة على التصرف على المستوى الشخصي، يصبحن مشاركات أكثر مهارة وقائدات أكثر فعالية في المؤسسات أو المجتمعات أو السياسة.

مجالات العمل

تعتبر النساء اللواتي يتخذن ويؤكدن قراراتهن الخاصة بشأن استخدام وسائل منع الحمل، والرعاية الصحية الإنجابية والعلاقات الجنسية، قادرات على ممارسة حقوقهن الإنجابية. وتم اقتراح أربعة مجالات عمل رئيسية لتعزيز قدرة النساء والمراهقات على التصرف واتخاذ القرارات، وذلك استنادًا إلى الأدلة المتاحة.

تعزيز القدرة على التصرف وصنع القرار من خلال تنفيذ البرامج التي تزيد إلمام النساء والمراهقات بالحقوق الإنجابية، وتوفير فرص التعلم مدى الحياة والتعليم غير الرسمي، وتعلم المهارات الحياتية والتثقيف الجنسي الشامل، والقدرة على الاستفادة من الأصول المتعلقة بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية.

معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين والمعايير الاجتماعية والجنسانية التمييزية التي تقيد الخيارات المستقلة للمرأة فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وقد يشمل ذلك توفير الدعم الفني والمالي لتوسيع نطاق البحوث وتحسينها في مجال دعم السياسات والبرامج لتغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية، كما قد يتضمن تصميمًا متزامنًا لتدخلات تجريبية عالية الجودة تدعم القدرة على التصرف فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

بناء القدرات في ميدان المناصرة للتأثير على السياسات والمشاورات المتعلقة بالبرامج. يمكن أن يدعم التعاون مع المؤسسات التي تقودها النساء والمنظمات النسائية والجهات المانحة على الصعيدين القطري والإقليمي تنمية قدرات النساء والمراهقات والشباب وأن يسمح لهم بالتعبير عن آرائهم في مجالات الصحة والحماية الاجتماعية ومبادرات المناخ والعمل الإنساني وعمليات بناء السلام.

14 تشمل الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية، واللجنة المعنية بإنهاء التمييز العنصري، وغيرها.

سد الفجوة البحثية من خلال إجراء المزيد من التحليل لاتجاهات البيانات، والعوامل المؤثرة في التغييرات السياسية، وجودة اتخاذ القرارات المستقلة والمشتركة المبلغ عنها باعتبارها مؤشرات القدرة على التصرف. ضمان رصد مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5.6.1 وتصنيفها وتحليلها حسب العمر والجنس والموقع الجغرافي والدخل، حيثما أمكن، وكذلك حسب الاختلاف الثقافي أو العرقي والإعاقة والحالة الاجتماعية. ويمكن أن تشكل هذه المعلومات بعد ذلك البرامج التي تستهدف أولئك الذين تخلفوا عن الركب.

المعايير الاجتماعية والجنسانية: ما الفرق؟

المعايير الاجتماعية > هي قواعد ضمنية وغير رسمية يقبلها معظم الأشخاص ويتبعونها، وتتأثر بمعتقداتنا وظروفنا الاقتصادية والسياسية وأحيانًا بالمكافآت والعقوبات التي قد نتوقعها إما للالتزام بها أو مخالفتها. وتعكس بعض المعايير الاجتماعية أوجه عدم المساواة وتعززها في السلطة المتعلقة، على سبيل المثال، بالفئة أو العمر أو الميل الجنسي أو العرق (المعايير القائمة على الهوية)، وتتحكم معايير أخرى في السلوك المتوقع في موقف معين - مثل التوقعات المتعلقة باستخدام وسائل تنظيم الأسرة أو أنواع الرعاية التي ينبغي أن تتلقاها الأمهات والأطفال الرضع في فترة ما بعد الولادة.

المعايير الجنسانية > تشمل القواعد غير الرسمية لكيفية توقع تصرفنا كنتيجة لكيفية تعريفنا وتعريف الآخرين لجنسنا. تعكس هذه المعايير دائمًا أوجه عدم المساواة وتعززها في السلطة بين الجنسين وعادة ما تضر بالنساء، والفتيات، والرجال والفتيان أصحاب التوجه الجنسي المخالف للمألوف، والأشخاص من مختلف الهويات الجنسانية. تشكل بعض المعايير - بما في ذلك العديد من المعايير الجنسانية - جزءًا من عمليات التنشئة الاجتماعية منذ الطفولة وما بعدها، وبالتالي فهي متجذرة بعمق لدرجة أنها تصبح "غير مرئية" وتتجاوز ما يمكن التشكيك فيه. إن التفاوتات بين الجنسين في السلطة والتوقعات بشأن السلوك لها تأثير مباشر ومحدد للغاية على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وهذا يجعل من الضروري فهم المعايير الجنسانية على وجه التحديد ومعالجتها، بالإضافة إلى المعايير الاجتماعية الأخرى.

2.2. تعزيز أشكال الذكورة الإيجابية

يركز هذا العامل التمكيني على تغيير المعايير الأبوية التي تشجع أوجه التمييز ضد المرأة وتعزز القوالب النمطية الجنسانية الضارة واستبدالها ببدائل إيجابية تعزز الذكورة العادلة والراعية وغير العنيفة، مع العمل على دعم قدرة المرأة على التصرف. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التثقيف الجنسي الشامل والنُهُج البرنامجية الأخرى القائمة على الأدلة والتي تدعم تنشئة جيل من الفتيان والشباب المهتمين والمحترمين. توضح استراتيجية المساواة بين الجنسين لصندوق الأمم المتحدة للسكان الجهود التي يمكن دعمها لإنهاء المعايير الجنسانية والاجتماعية التمييزية من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة.

ما الذي يفعله هذا العامل التمكيني؟

يؤدي هذا العامل التمكيني إلى إحداث تحول في علاقات السلطة بين الجنسين وخلق أدوار مرنة ومنصفة بين الجنسين.

ستسرع وتيرة التغيير التحويلي من خلال أشكال الذكورة الإيجابية التي تُعرف بأنها ممارسة أنماط ذكورة إيجابية وسلمية ومنصفة بين الجنسين تناهض الأوصاف والتصورات النمطية للرجال والفتيان المرتبطة بالعدوانية والعنف أو انعدام العاطفة أو عدم المساهمة في تربية الأطفال أو حب المخاطرة. ويقدم الرجال والفتيان الذين يعززون المساواة بين الجنسين ويناهضون المعايير والسلوكيات الاجتماعية والجنسانية التمييزية إسهامات قيمة في تحقيق العدالة بين الجنسين. وبوسعهم أن يمثلوا نموذجًا لعلاقات السلطة البديلة بين الجنسين، كما يمكنهم مناصرة التصدي للتمييز والعنف على أساس الجنس أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو التعبير الجنساني. يمكن أن يسهم ذلك في إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة، وتحسين نتائج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع، وتعزيز نتائج الصحة البدنية والعقلية للأطفال والمراهقين والشباب.

مجالات العمل

تؤثر المعايير الاجتماعية وأدوار الجنسين وعلاقات السلطة بين الجنسين على جميع مجالات الحياة، بدءًا من الأسرة وديناميكيات المجتمع وحتى هياكل الحكومة. ونتيجة لذلك، من الضروري مواصلة إجراء تحليل للأسباب الجذرية المتعلقة بأوجه عدم المساواة ومعالجتها من خلال العمل على مستويات متعددة. إن أنظمة الحماية الاجتماعية الضعيفة التي تفشل في دعم رعاية الأطفال، وأنظمة المعاشات التقاعدية التي لا تأخذ في الاعتبار الأدوار الإنجابية، والفجوات الموجودة في مجال التثقيف الجنسي الشامل، والقوانين التي تحد من الاستقلالية الجسدية للمرأة، وتقسيمات العمل الإنجابي المدفوعة اقتصاديًا هي أمثلة على التحيزات المنهجية والهيكلية المتأصلة في المعايير الاجتماعية والجنسانية التمييزية. فيما يلي أمثلة على الإجراءات التي يمكن دمجها في برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان على مختلف المستويات.

العمل مع الرجال والفتيان لتعزيز المساواة بين الجنسين. يمثل هذا الأمر مجال تركيز مستمر بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

- يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان زيادة جهوده في هذا المجال من خلال، على سبيل المثال، العمل مع منظمات المجتمع المدني والشبكات الإقليمية لوضع برامج مستدامة وقائمة على الأدلة لإشراك الرجال والفتيان في خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- إن تعزيز البيانات الجديدة عن الرجال والذكورة والمساواة بين الجنسين، من خلال إجراء الدراسات الاستقصائية مثل الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين وتحليلاتها اللاحقة، سيكون أمرًا بالغ الأهمية لاكتساب فهم أعمق ووضع سياسات مستنيرة.[15]
- يمكن الاستفادة من التثقيف الجنسي الشامل، والبرامج التي تشرك الرجال كشركاء وآباء، إلى جانب السياسات الأسرية المراعية للنوع الاجتماعي، كأدوات رئيسية قادرة على تغيير المعايير السائدة في نظام السلطة بين الجنسين.
- دعم المراهقين في تبني أشكال الذكورة الإيجابية من خلال إشراكهم في البرامج القائمة على الأدلة التي تهدف إلى تعزيز المعايير والسلوكيات الجنسانية المنصفة.
- إشراك الرجال كآباء بدعم من مبادرات مثل eraCneM، وغيرها من مبادرات الأبوة، جنبًا إلى جنب مع السياسات الأسرية المراعية للنوع الاجتماعي، للمساعدة في إحداث تحول على مستوى أعباء العمل الإنجابي/ورعاية الأطفال وتقاسمها.

إشراك قادة المجتمعات المحلية. تدعم المعايير الاجتماعية والجنسانية التمييزية العديد من السلوكيات التي تعرض النساء والمراهقات لممارسات ضارة. غالبًا ما يكون القادة الدينيون و/أو التقليديون و/أو السياسيون وكذلك شيوخ المجتمع أوصياء على هذه المعايير. ويمكن أن يكون هؤلاء الأفراد إما ميسرين لتغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية وقدرة المرأة على التصرف، أو يكونوا حماة للوضع الراهن.

تشجيع النُهُج المتزامنة بين الجنسين. إشراك النساء والرجال والفتيات والفتيان في الأنشطة والتثقيف بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بطريقة متعمدة ومتضافرة. وقد ارتبطت هذه النُهُج بتحسين نتائج الصحة الإنجابية وتعزيز قدرة النساء والمراهقات على التصرف. يشكل تيسير الحوارات بين الأزواج بشأن الأدوار الداعمة للجنسين بشكل متبادل نهجًا واعدًا آخر لزيادة عملية اتخاذ القرارات المشتركة وإدخال مهارات التواصل غير العنيف. وسيمثل دعم المبادرات التي تعزز صنع القرار والقدرة على التصرف والاستقلالية للنساء والمراهقات، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، من خلال التوعية والتثقيف ومحو الأمية بشأن الحقوق الإنجابية، عاملاً أساسيًا للتصدي للمعايير الجنسانية والاجتماعية الضارة.

تعزيز حقوق النساء والفتيات الأكثر تخلفًا عن الركب

من شأن دمج تحليلات النوع الاجتماعي والتحليلات المتعلقة بالحقوق أن يعزز البرامج الديموغرافية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرامج الصحة الجنسية والإنجابية في كل من السياقات الإنمائية والإنسانية، ويدعم "استهداف الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب" لتحقيق نتائج ومخرجات تنظيمية تنفيذية عالية المستوى. وسيتطلب القضاء على التمييز والعنف الذي تواجهه النساء والفتيات الأكثر تخلفًا عن الركب ما يلي:

- تطبيق تحليل المساواة بين الجنسين وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب في جميع عمليات التخطيط والبرامج لتوضيح العوامل والخصائص المرتبطة بالتمييز والاستبعاد ومعالجتها، بما في ذلك (أ) الهوية الجنسانية والميل الجنسي؛ (ب) العمر؛ (ج) الثقافة والإثنية والعرق واللغة والدين؛ (د) الإعاقة، (هـ) البعد الجغرافي و/أو العزلة الاجتماعية؛ (و) حالة الهجرة واللجوء واللاجئين والنزوح؛ (ز) الحالة الاجتماعية والاقتصادية والعوامل ذات الصلة؛ (ح) عوامل أخرى مثل فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة؛ وغيرها من العوامل في الدولة التي يمكن أن تؤدي إلى استبعاد الأفراد والجماعات. ويتماشى هذا مع الخطة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بعدم ترك أي أحد خلف الركب والوصول إلى الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب.
- سيساعد العمل مع المؤسسات والمنظمات المراعية للمنظور الجنساني التي تمثل الفئات الأكثر تهميشًا على جميع المستويات التنفيذية على تكييف برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان مع سياقات محددة وتيسير التوعية الأكثر فاعلية واستدامة. ويمكن أن تشمل هذه المؤسسات المنظمات التي تعمل في مستوطنات غير رسمية، مع الأرامل أو الأمهات غير المتوجات أو النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، أو النساء ذوات الإعاقة، أو نساء الشعوب الأصلية، أو النساء المنحدرات من أصل أفريقي، والعاملات في المناطق النائية والمعزولة.

العامل التمكيني 3

تعزيز الحركات النسائية

تناضل شبكات حقوق الإنسان والشبكات النسائية والمؤسسات التي تقودها النساء في جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بطرق مختلفة. ويعملون، في بعض الحالات، بطرق سرية وفي أجواء تتسم بخطورة كبيرة، في حين يعملون بحرية في حالات أخرى. ويسعون في جميع الحالات إلى رفع مستوى الوعي وزيادة مساءلة الحكومة ومناصرة تحقيق العدالة لمجموعة أوسع من مختلف أصحاب المصلحة، والذين غالبًا ما يمثلون الفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا. وتعمل هذه الحركات على إعلاء وإضافة ثقل إعلامي لأصوات وأولويات النساء والفتيات في مواقع محددة وبشأن مواضيع معينة، بما في ذلك الممارسات الضارة، والتحيز الجنساني في أنظمة الصحة والعدالة، والعنف ضد النساء والفتيات والقيود المفروضة على الاستقلالية الجسدية.

تختلف الحركة النسائية الشابة في القرن الحادي والعشرين اختلافًا ملحوظًا عن الحركة النسائية في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات. وفي حين أنه قد يكون هناك اختلاف بسيط أو معدوم في القضايا التي تعالجها أنصار الحركات النسائية من البالغات والشابات، إلا أنه في كثير من الحالات، تؤسس أنصار الحركات النسائية الشابات منظماتها الخاصة، وتستخدم وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع لتعزيز هذه القضايا، وتوضيح القضايا المعقدة وأوجه التقاطع (العرق والإثنية والعمر والقدرة والدين والميل الجنسي والهوية/ التعبير الجنسانيين والاقتصاد وتغير المناخ) وشرحها باستمرار أكثر من الأجيال السابقة.

يدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى أهمية هؤلاء الشركاء الاستراتيجيين في تعزيز فهم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ومبادئ الحركات النسائية.

ما الذي يفعله هذا العامل التمكيني؟

سيؤدي هذا العامل التمكيني إلى إقامة تحالفات مستدامة وأكثر قوة تعمل بشكل استراتيجي من أجل تعزيز حقوق الإنسان للنساء والمراهقات. وبالنظر إلى التراجع العالمي عن دعم ميدان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، فإن العمل عن كثب مع المؤسسات التي تقودها النساء والحركات النسوية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيزها سيكون أمرًا بالغ الأهمية.

تتضمن رؤية صندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو المبين في هذه الاستراتيجية، العمل مع المنظمات النسائية القائمة على الحقوق لتوفير خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة ومواصلة دعمها وإنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والمراهقات، كما أن استثمار الوقت، وتبادل الخبرات والتحليلات، ودعم هذه المجموعات لإيصال أصواتها إلى المنتديات الإنمائية والإنسانية الدولية والوطنية، أمر ضروري لإحداث تحول في المعايير الاجتماعية والجنسانية التمييزية.

مجالات العمل

تتضمن بعض الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تدعم الحركات النسائية ما يلي:

إيصال الأصوات النسائية إلى الساحات الدولية لإعلاء أصوات المجموعات الأكثر تخلفًا عن الركب، بما في ذلك النساء اللواتي يعشن في بيئات العمل الإنساني. وغالبًا ما تعمل المنظمات النسائية والحركات النسائية من جميع أنحاء العالم مع الشبكات الشعبية التي يمكنها الوصول إلى المراهقات غير الملتحقات بالمدارس أو النساء المعزولات أو النساء اللواتي يعشن في مستوطنات غير رسمية. إن إيصال هذه الأصوات إلى المنتديات مثل لجنة وضع المرأة والمؤتمرات المتعلقة بالمناخ يمكن أن يثري المناقشة والتحليل وصنع القرار، فضلاً عن توسيع قواعد الدعم في نفس الوقت بالنسبة للحركات النسائية وشبكات النساء والشابات.

دعم المشاركة في عمليات التنمية الوطنية باعتبارها الجهات المستجيبة في الخطوط الأمامية في حالات الطوارئ والأوضاع الإنسانية الممتدة. يمكن أن يساعد ذلك الأمر بعض المنظمات، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، في الوصول إلى الفئات المستهدفة التي يصعب الوصول إليها، ولكنه سيتطلب استخدام طرق عمل أكثر مرونة وأكثر توجهًا نحو المناصرة، حيث يختلف دعم الحركات الاجتماعية عن الشراكة التقليدية مع شركاء التنفيذ الأكثر رسوخًا ومنظمات المجتمع المدني.

تعزيز القدرات في مجال كسب التأييد ومناصرة تحقيق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في جميع السياقات، بما في ذلك على مستوى العمل الإنمائي والإنساني والسلام. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز نطاق وفعالية الرسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتحقيق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، وتحقيق الاستقلالية الجسدية.

تيسير وصول القيادات النسائية إلى الموارد البشرية والمالية، وخاصة أنصار الحركات النسائية الشابة ومناصرو المرأة ومؤسسات حقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان. وسيمكن ذلك المؤسسات من العمل بشكل أكثر استدامة وبتمويل مرن ومتعدد السنوات وموجه نحو الأنشطة الأساسية، كما يمكن أن يعزز ذلك الأمر التغيير التحويلي من خلال دعم استمرارية التوظيف والاستقرار التنظيمي. وهذا قد يعزز بدوره جمع المعلومات الطولية، مما يؤدي إلى تحسين تحليل الأسباب الجذرية لعدم المساواة على المستويات المحلية حيث تعمل المجموعات، إلى جانب إعداد برامج أكثر قابلية للتطوير والاستدامة.

تعزيز القدرة الإدارية لأنصار لحركات النسائية الشابة ومؤسساتها (في مجالات التمويل، والتواصل، والاجتماع) من أجل فتح سبل جديدة للتصدي لردود الفعل العنيفة والمقاومة لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والحقوق الإنجابية. يمكن لحركات النشطاء العمل بشكل أسرع وأكثر مرونة عبر منصات الاتصال المتعددة، كما يمكن أن تنشر الرسائل الهامة للحفاظ على المكاسب التي حققها صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة، وتعزيز حق المرأة في اتخاذ قرارات مستقلة بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

الروابط هي المسائل والاستراتيجيات التي يتعين النظر فيها والاستفادة منها من أجل دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحسين قدرته على التكيف ومرونته في التعامل مع الأزمات والبيئات والاتجاهات الناشئة.

الرابط 1

تعزيز أوجه التآزر بشأن التمكين الاقتصادي والإنجابي للمرأة

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في فترة الخطة الاستراتيجية المقبلة (2025 - 2022) في تعزيز قدرة النساء والمراهقات على التصرف واستقلاليتهن الجسدية. وترتبط هذه الأهداف بدعم المشاركة العادلة للمرأة في صنع القرار والقيادة والاقتصاد.

ما أهمية هذا الرابط؟

يسهم تعزيز أوجه التآزر بشأن التمكين الاقتصادي والإنجابي للمرأة في إجراء تحليل أكثر دقة للحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وإلى رفع مستويات القدرة على التصرف للنساء والمراهقات.

تؤثر الصحة الجنسية والإنجابية والحصول على الرعاية على الخيارات التي تستطيع المرأة اتخاذها بشأن المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. ويؤثر مدى توافر الخيارات الإنجابية للمرأة وقدرتها على التحكم في جسدها على تمكينها من الإنجاب، وقدرتها على الاستفادة من فرص التمكين الاقتصادي، وثقتها في التصدي للتحرش الجنسي في مكان العمل. عندما تكون صحة المرأة وحجم الأسرة والمباعدة بين الولادات والظروف الاقتصادية متوازنة ومخططة، يمكنها إدارة تقديم الرعاية والعمل بشكل أفضل. وتكون النتيجة تعزيز القدرة على التصرف والرفاهية لرأس المال البشري المتاح. ويمكن تسهيل هذا التوازن من خلال مجموعة من التدخلات الخاصة والعامة، بما في ذلك زيادة تقاسم أعمال الرعاية والعمل الإنجابي في الأسرة، وسياسات الصحة والحماية الاجتماعية الأكثر مراعاة للمنظور الجنساني.

مجالات العمل

تعمل الشبكات الاجتماعية والبحثية ومناصرو المساواة بين الجنسين والعاملون في مجال التنمية معًا لجمع المعارف المتعلقة بالتقاطعات والمزايا المتبادلة بين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والاستقلالية الجسدية والتمكين الاقتصادي للمرأة. إن ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان وتركيزه على المساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن قدراته على جمع البيانات وتحليلها، تجعله مساهماً طبيعياً في جمع المعارف التعاونية وإعداد البرامج.

تحديد أنظمة الحماية الاجتماعية ذات الصلة التي يمكن توفيرها من خلال البرامج الإنسانية والإنمائية لتلبية احتياجات النساء والفتيات الأكثر تخلفًا عن الركب. قد يشمل ذلك برامج التثقيف والتوعية، والإعانات أو التحويلات النقدية، والرعاية الصحية ورعاية الأطفال المجانية أو المدعومة، وإدراج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في آليات التأمين الاجتماعي. يمكن أن تعزز هذه النُهُج، المصممة وفقًا للسياق، قدرة المرأة على الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وفرص العمل.

تسهيل التعاون بين شبكات الباحثين ونشطاء الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والممارسين على مختلف المستويات التشغيلية لتعميق المعرفة والمساهمة في استهداف التدخلات بشكل أدق من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتقاطعات بين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وأعمال الرعاية والعمل الإنجابي، والتمكين الاقتصادي. كما قد يشمل ذلك تحليل الدراسات الاستقصائية والبيانات المتعلقة باستخدام الوقت، لتقييم كيف يقضي الرجال والنساء وقتهم. سيسهم هذا الأمر إسهامًا قيمًا في هذا المجال الناشئ لتوليد المعرفة والبرامج.

تشجيع السياسات الداعمة للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك السياسات التي تتيح الوصول العادل إلى وسائل منع الحمل الحديثة، والمعلومات والخدمات الجيدة في مجال تنظيم الأسرة، والسياسات الأسرية المراعية للنوع الاجتماعي مثل الإجازة الوالدية، ورعاية الأطفال بأسعار معقولة، والتربية المشتركة وتقاسم المسؤوليات المنزلية.

الرابط 2

دعم العمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني

في العقد الماضي، زادت التحليلات عبر القطاعات المتعلقة بآثار تغير المناخ. ومن الواضح أن التغيرات المناخية والكوارث المتعلقة بالمناخ، والتحديات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، لها تأثير قوي على حقوق المرأة بما في ذلك وقتها وصحتها ومساهمتها في أسرتها والاقتصاد. تؤثر كل هذه العوامل على العلاقات بين الجنسين، وخطر تعرض المرأة للعنف وقدرتها على الوصول إلى خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

ستؤثر أزمة المناخ على الرجال والنساء والأطفال بشكل مختلف وستؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف الحالية لفقراء الريف والحضر وأولئك الأكثر اعتمادًا على نظم الموارد الطبيعية الهشة. إن إشراك النساء في صنع القرار والتخطيط في ما يتعلق بتغير المناخ وكذلك المناقشات بشأن التنوع البيولوجي يمكن أن يحدد بشكل استباقي كيفية الحفاظ على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، في الأماكن التي تزداد فيها أعباء عمل المرأة استجابة للضغوط البيئية والهجرة المرتبطة بالمناخ.

ما أهمية هذا الرابط؟

يسهم دعم العمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني في توفير فهم أوضح لكيفية تأثير تغير المناخ على التخطيط والبرامج في مجال المساواة بين الجنسين، فضلاً عن دوره في تعزيز التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود في وجهه.

سيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع صانعي السياسات والشركاء لتنفيذ إجراءات مناخية مراعية للمنظور الجنساني تركز على ما يلي: (1) تحليل الفروق بين الجنسين فيما يتعلق بالاحتياجات والفرص والقدرات المتعلقة بالعمل المناخي؛ (2) ضمان المشاركة والتأثير المتكافئين للنساء والرجال في عمليات صنع القرار بشأن المناخ؛ و(3) دعم المنظمات النسائية للوصول إلى الموارد المالية الناشئة والمعلومات والتكنولوجيات والخدمات المتعلقة بالمناخ للتصدي لتغير المناخ.

مجالات العمل

يمكن أن يؤدي فهم الآثار الجنسانية لتغير المناخ إلى تحسين أنظمة الإنذار المبكر استنادًا إلى المعرفة البيئية الخاصة بالمرأة في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك وإدارة الغابات فضلاً عن تدابير التكيف مع المناخ المصممة بدقة أكبر للمرأة الريفية والحضرية على حد سواء. يمكن أن تقلل هذه الخطوات من انعدام الأمن الغذائي والمخاطر التي تشكلها الأحداث الكارثية مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير والحرائق. وهذا بدوره سيساعد في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وهو أمر بالغ الأهمية للحد من الضغوط المنزلية ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة.

هناك أدلة متزايدة على أن النساء والفتيات يواجهن مخاطر وأعباء أكبر من آثار تغير المناخ، لا سيما في حالات الفقر. ولا يزال العمل المناخي الشامل والمتسق والمراعي للمنظور الجنساني بعيد المنال في الوقت الحالي.[16] ولذلك، سيولي صندوق الأمم المتحدة للسكان المزيد من الاهتمام للاعتبارات المناخية وسيدمجها في برامجه. وتشمل الأمثلة على كيفية القيام بذلك في إطار ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان ما يلي:

إن البحث وتحليل البيانات وإنشاء الأدلة في ما يتعلق بالعلاقات بين تغير المناخ، ووصول المرأة إلى الخدمات واستقلاليتها الجسدية فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمعايير الاجتماعية والجنسانية، والآثار المترتبة على العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة ستشكل خطوة رئيسية لتكييف قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على معالجة قضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في سياق حالات الطوارئ الناجمة عن تغير المناخ. وكمثال على ذلك، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان خرائط تبين مواطن الضعف لتقييم المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها الحوامل و/أو المسنات و/أو النساء ذوات الإعاقة اللوائي يعشن في مناطق ساحلية منخفضة الارتفاع ومناطق مهددة بزيادة الجفاف والحرارة.

إن توضيح التهديدات على المستويين الإقليمي والوطني لتغير المناخ بالنسبة لخدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وأمن السلع، والعمل مع الشركاء والمتخصصين في مجال تغير المناخ سيؤدي إلى تحديد استراتيجيات التخفيف من حدته والتكيف معه، وتعزيز مرونة الخدمات بما في ذلك الخدمات المتعلقة بمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلاً عن التخفيف من وطأة الأثر على النساء والمراهقات.

16 أبرز الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وآخرون كيفية تجاهل قضايا النوع الاجتماعي في "جدول أعمال المناخ" بسبب المشاركة غير العادلة للمرأة في هيئات الاستجابة لتغير المناخ على جميع المستويات. انظر: www.iucn.org/resources/issues-briefs/gender-and-climate-change و www.ipas.org/news/cop26-gender-and-reproductive-justice-are-essential-to-avoid-a-greater-climate-catastrophe/.

التعامل بشكل استباقي مع مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة عند تخطيط إدارة الكوارث لحالات الطوارئ المناخية من شأنه أن يحمي النساء والفتيات ويدعم حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة ويحسن الاستجابة للكوارث.

إن تطوير تدخلات لتعزيز قدرة المرأة والأسر على الصمود أمام تأثير تغير المناخ سيدعم صحة المرأة ورفاهيتها، مما يمكنها من التعامل مع التغيرات والضغوط الناجمة عن المناخ.

الرابط 3

دعم الابتكار والتكنولوجيا المراعيَيْن للمنظور الجنساني

تمثل التكنولوجيا والابتكارات إمكانات غير مستغلة لتعزيز المساواة بين الجنسين وإيجاد حلول جديدة تلبي احتياجات وحقوق النساء والمراهقات. يركز هذا الرابط على ضمان إمكانية الاستفادة من الابتكار والتقدم التكنولوجي لتحقيق الأهداف الأوسع للمساواة بين الجنسين وبرامج التحول في المواقف الجنسانية، خاصة لدى النساء والمراهقات والشباب، للمطالبة بالخدمات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتشكل الاستفادة من قوة وسائل الإعلام عاملاً أساسيًا في جميع مراحل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الفترة ما بين عامي 2202 و5202 وهذه الاستراتيجية.

ما أهمية هذا الرابط؟

سيوفر دعم الابتكار والتكنولوجيا المراعيَيْن للمنظور الجنساني تدخلات وخدمات ونُهُج وشراكات جديدة لتعزيز أولويات صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والمراهقات. كما يسلِّم بضرورة الاستفادة من التدخلات القائمة على الأدلة فيما يتعلق بالأولويات الجنسانية التي يركز عليها صندوق الأمم المتحدة للسكان، واستخدام الاتجاهات الناشئة وأوجه التقدم التكنولوجي التي يمكن أن تزيد من سرعة النُهُج وتأثيره وتوسع نطاقه. تشمل الأولويات الموضوعية التي يمكن أن تستفيد من النُهُج المبتكرة، الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والممارسات الضارة، والاستقلالية الجسدية.

مجالات العمل

سد الفجوة الرقمية بين الجنسين عبر الأجيال والفئات الأكثر تخلفًا عن الركب من خلال تسريع وصول النساء والمراهقات بشكل هادف إلى التكنولوجيات الرقمية والإنترنت والمعرفة الرقمية الشاملة - وكلها عوامل ضرورية بالنسبة لهن للمشاركة على قدم المساواة في مجتمع اليوم الذي تحركه التكنولوجيا بشكل متزايد، مع المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية. ويتطلب هذا الأمر تحسين التمويل وإمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية وأدوات التعلم للنساء والمراهقات، ومناصرة توفير الاستثمارات المبكرة والمستدامة في برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وبرامج ريادة الأعمال التي تزودهن بالمهارات اللازمة للتعلم مدى الحياة والقوى العاملة في الوقت الحاضر. تعمل العديد من هذه البرامج خارج نطاق قطاع الصحة الجنسية والإنجابية، ولكنها تتطلب مع ذلك خبرة صندوق الأمم المتحدة للسكان في معالجة الأدوار والقوالب النمطية والتحيزات الجنسانية. تعد الشراكة مع هذه البرامج أمرًا بالغ الأهمية ومكملاً للجهود الجارية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، مثل التثقيف الجنسي الشامل والبرامج الخاصة بالمراهقات والشابات لبناء كفاءتهن الذاتية ومهاراتهن الحياتية.

الاستثمار في التكنولوجيا النسائية والابتكار من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال دعم التكنولوجيات النسائية، وخاصة من قبل مؤسسيها من الإناث، وزيادة عدد النساء العاملات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ودعم النساء والمراهقات لتصميم وتنفيذ حلول مبتكرة تلبي واقعهن بشكل مباشر، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. كما يشمل ذلك إنشاء شبكات نسائية ورعايتها في النظام الإيكولوجي للابتكار، وضمان تعزيز برامج القيادة وريادة الأعمال بالنسبة للنساء والفتيات ضمن القوانين والسياسات. العمل عن كثب مع الشركاء، وخاصة القطاع الخاص الذي لديه طموحات في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة تتوافق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة والتدخلات والابتكارات غير التكنولوجية لتحقيق المساواة بين الجنسين. تشمل نقاط الدخول المحتملة منع ممارسة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا والتمييز، والعمل مع شركات التكنولوجيا لإعطاء الأولوية لسلامة النساء والفتيات وحقوقهن ورفاههن. وسيكون من الضروري الشراكة مع برامج الزمالة وحاضنات التكنولوجيا والمسرعات والجامعات باعتبارها موارد استراتيجية وشركاء لتنمية قدرات المؤسسات الاجتماعية وكذلك الشراكة مع المنظمات النسائية والمؤسّسات من الإناث لتشجيع الابتكارات وإدامتها من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. استكشاف سبل للتفاعل مع المستثمرين المهتمين بأوجه المساواة بين الجنسين، وآليات التمويل المرنة التي تتيح الدعم الأولي فيما يتعلق بالابتكارات النسائية، من أجل إظهار نتائج واعدة، وخلق عوامل جذب والاعتماد في نهاية المطاف من قبل شركاء التوسع، مثل الحكومات الوطنية والقطاع الخاص.

إقامة شراكات مع وسائل الإعلام لأنها تؤدي دورًا هامًا في تحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمعات. إنشاء محتوى بشأن التحول في المواقف الجنسانية يكسر المعايير الاجتماعية والجنسانية التقليدية والقوالب النمطية الجنسانية التي يتم تصويرها في وسائل الإعلام. دعم الوصول إلى المعلومات التي تمكن المرأة من المطالبة بحقوقها واتخاذ قرارات أكثر استنارة، في حين يمكن أن تساعد التقارير الإعلامية المنصفة بين الجنسين والأخلاقية والقائمة على الحقوق في إحداث تغيير اجتماعي. الاستثمار في الفرص والبرامج التي تمكّن النساء والمراهقات من أن يصبحن منشئات محتوى ويروين قصصهن الخاصة عبر مختلف المنابر والمنصات الإعلامية.

تحقيق نتائج مؤسسية

لقد أحرز صندوق الأمم المتحدة للسكان تقدمًا ملحوظًا في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات البرنامجية والمؤسسية وفي بناء ثقافة تنظيمية تدعم التغيير التحولي وتدمجه. تعمل سياسات الموارد البشرية، جنبًا إلى جنبٍ مع البرامج والأدوات والتوجيهات الجنسانية، لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز الإدماج والتنوع والقيادة النسائية. وتتماشى هذه الالتزامات مع التزامات منظومة الأمم المتحدة ومبادراتها الأوسع نطاقًا.

شجعت خطة العمل الموضوعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إجراء مناقشات داخلية أكثر تركيزًا حول قضايا المساواة بين الجنسين والميزانة المراعية للمنظور الجنساني. على مر السنين، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على الوفاء بالمعايير المحددة في إطار خطة العمل الموضوعة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مما أدى إلى وفاء صندوق الأمم المتحدة للسكان بجميع معايير خطة العمل الموضوعة على نطاق المنظومة أو تجاوزها. وقد استخدمت 51 في المائة من المكاتب القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان سجل أداء فريق الأمم المتحدة القطري الخاص بخطة العمل الموضوعة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتقييم ممارسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأدائها على الصعيد القطري، ولا يزال هذا العدد يتزايد. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله على هذه الجبهة، فإن هذه النتائج تشير إلى مستوى عالٍ من الإرادة السياسية مع وجود تغييرات ملموسة في الثقافة التنظيمية وآليات المساءلة، كما يلزم إجراء تقييم أوثق لدعم مبادرات المساواة بين الجنسين على الصعيد القطري لفهم حالة البيئات المواتية للمساواة بين الجنسين.

يوفر الهيكل الجنساني الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان أساسًا للعمل الجنساني، ولكن تمتد قدرته لتشمل دعم النُهُج المراعية للمنظور الجنساني ونُهُج التحول في المواقف الجنسانية عبر كل مجال من المجالات المواضيعية الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان. أظهرت تقييمات الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان للمساواة بين الجنسين[17] وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي[18] أن هناك حاجة إلى توفير مزيد من القدرات والموارد البشرية لتحقيق هذه الأهداف. وسيعوض توفير المزيد من الموارد أوجه النقص الكبيرة الموجودة في القدرات والخبرة التقنية اللازمة لتحقيق النُهُج المستدامة للتحول في المواقف الجنسانية، وهذا ما تطمح إليه المنظمة.[19]

يسهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في العمل التعاوني المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان وكذلك تحقيق الأهداف المندرجة ضمن هدف التنمية المستدامة 5، جنبًا إلى جنب مع العديد من وكالات الأمم المتحدة. وهذا العمل مستمر وشامل، ولكن تحقيق التكامل بين ما تسهم به الوكالات المختلفة يمكن أن يشكل تحديًا بسبب الافتقار إلى الوضوح بشأن الأدوار. يهدف إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة إلى الارتقاء بمستوى التكامل والتعاون من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج القطرية، ويلزم أن يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه مؤسسة، ذلك على نحو استباقي.

تتوفر أيضًا أمام صندوق الأمم المتحدة للسكان فرص للمشاركة في آليات حيوية تهدف إلى دعم المساواة بين الجنسين عبر المنظومة بأكملها، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، مثل الائتلافات القائمة على أساس القضايا المطروحة، وعلى المستوى القطري من خلال الأفرقة المواضيعية للشؤون الجنسانية لدى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.[20]

---

17 مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (2021). *Evaluation of UNFPA Support to Gender Equality and Women's Empowerment (2012–2020)*. نيويورك: مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

18 صندوق الأمم المتحدة للسكان (2018). Corporate Evaluation of UNFPA support to the prevention, response to and elimination of gender-based violence and harmful practices. www.unfpa.org/updates/corporate-evaluation-unfpa-support-prevention-response-and-elimination-gender-based-violence.

19 تشير مراجعة لوظائف الموظفين المبلغ عنها (باستثناء المتعاقدين والخبراء الاستشاريين) إلى أن 81 في المائة من موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنين بالمسائل الجنسانية والعنف القائم على النوع الاجتماعي لديهم خبرة عملية محدودة ويعملون في مناصب المبتدئين. تسعة عشر في المائة من موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنين بالمسائل الجنسانية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المستويات P5 أو P4/فئة الموظفين الوطنيين (NOD). في حين أن هذا المستوى يُستكمل بتعيين خبراء استشاريين ومتعاقدين لفترات قصيرة، فإن عددًا قليلاً نسبيًا من المناصب الأساسية العليا/ المتوسطة لديها مجال للاهتمام المستمر المسائل الجنسانية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والجودة التقنية، والابتكار، والشراكات، والوضوح. وكان هناك ما يقرب من 174 وظيفة من غير الموظفين، وهو ما يمثل 29.5 في المائة من إجمالي القوى العاملة في مجال المسائل الجنسانية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويتم الاستعانة بمصادر خارجية إلى حد كبير للاستفادة من الخبرة التقنية في مجال المسائل الجنسانية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يسهم في تحقيق المرونة التنظيمية ولكن من المحتمل أن يؤثر على القدرة المؤسسية. عندما طُلب من 91 في المائة من المكاتب القطرية تحديد الاحتياجات الرئيسية، أشاروا إلى أن تحسين تعبئة الموارد يمثل أولوية، وأفاد 73 في المائة بضرورة زيادة التركيز على نُهُج التحول في المواقف الجنسانية في البرامج. ومن أهم الاحتياجات الأخرى التي تم التعبير عنها، دعم تسريع البحث (70 في المائة)، والنُهُج المراعية للمسائل الجنسانية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في مجال الرصد والتقييم (69 في المائة)، وتحسين تعميم مراعاة المسائل الجنسانية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في البرامج (63 في المائة).

20 فريق التنمية المستدامة للأمم المتحدة (2021). *Gender Theme Groups: Standards and Procedures*. نيويورك: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

تعزيز القيادة القوية لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له

أظهر المخطط الذي وضعه صندوق الأمم المتحدة للسكان أن المنظمة تتمتع بحضور واسع في مجال منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له في جميع أنحاء العالم، حيث نفذت أكثر من 400 برنامج في هذا الميدان بين عامي 2018 و2020. وتشير النتائج إلى نقاط القوة الرئيسية في ما يتعلق بتسريع وتيرة عملية إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي وتظهر المجالات التي تتطلب جهودًا مكثفة. يتمثل أحد الموضوعات المتسقة في أن إنتاج بيانات وأبحاث وأدلة عالية الجودة يعتبر عاملاً أساسيًا في تسريع وتيرة إعداد برامج التحول في المواقف الجنسانية. ويتمثل الموضوع الثاني في أهمية المشاركة المتخصصة والهادفة مع الشباب والمجتمع المدني والمؤسسات التي تقودها النساء. ويمكن أن تؤدي زيادة الاستثمارات طويلة الأمد والاستثمارات الأكثر قابلية للتنبؤ في التدخلات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وزيادة الوضوح والابتكار وتوسيع نطاق القدرات إلى تسريع النتائج.

يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان برامج منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له والتخفيف من حدته في أكثر من 351 دولة وإقليمًا (111 مكتبًا قطريًا):

- **66%** من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان عملت في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي في إطار التغطية الصحية الشاملة
- **96%** من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان وضعت القوانين والسياسات الوطنية التي تتوافق مع القوانين والاتفاقيات الدولية
- **92%** من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان استثمرت في تعزيز النظام الصحي
- **88%** من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان عملت على تعزيز الخدمات الاجتماعية
- **69%** من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان عملت على تعزيز الخدمات القضائية
- **94%** من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان عملت مع منظمات المجتمع المدني
- **88%** من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان عملت على إجراء البحوث وتوفير الأدلة
- **93%** من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان عملت على تحسين توافر البيانات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وجودتها
- **97%** من المكاتب القطرية والإقليمية ودون الإقليمية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان شاركت في عمليات المشاركة والتنسيق في قطاعات متعددة
- **88%** من المكاتب القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان أتاحت خدمات الوقاية والاستجابة للمجموعات التي قد تتخلف عن الركب لولا ذلك
- **95%** من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان عملت على دمج خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية
- **96%** من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان عملت مع الرجال والفتيان في مجال منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له
- **99%** من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان دعمت تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تم تكييفها مع جائحة كوفيد-91
- **38%** من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان تعاملت مع العنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق التدهور البيئي وتغير المناخ

النتائج المؤسسية خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2022-2025

من المتوقع خلال الفترة من 2022 إلى 2025 أن يؤدي عدد من النتائج إلى تعزيز التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالنتائج التحويلية الثلاث المتمثلة في إنهاء وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها، وإنهاء الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة، وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة. بالإضافة إلى ذلك، سيكفل صندوق الأمم المتحدة للسكان تطبيق منظور جنساني على عمله المتعلق بالمراهقين والشباب والسكان والتنمية. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال عمله الاستفادة من مجالات التدخل الخاصة بالمناصرة، وتنمية القدرات، والحوار بشأن السياسات، وإقامة الشراكات، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي.

سيتم تحويل البيانات ونتائج التقييم المتعلقة ببرامج المساواة بين الجنسين إلى دروس مستفادة وستُستخدم في جميع عمليات التخطيط لتيسير التغيير التحويلي القائم على الحقوق وتسريع وتيرته وتحقيق الأهداف التنظيمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

سيتم دعم الشراكات مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والمؤسسات التي تقودها النساء، على جميع المستويات. وسيعزز ذلك نطاق جهود المناصرة وأثر الحركات الاجتماعية التي تعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي وإنهاء الممارسات الضارة. سيجري تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الثلاثي بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وسيتم ذلك بالتزامن مع الدعوة لتحسين التمويل الوطني والدولي لتحقيق المساواة بين الجنسين.

سيستمر تنفيذ وتعزيز السياسات والممارسات الداخلية المتعلقة بالموارد البشرية التي تشجع التعيينات العادلة والشفافة، والتكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات، وتعزز الثقافة التنظيمية العادلة، والأنظمة المراعية للأسرة. كما سيتعزز الالتزام الداخلي للصندوق من خلال الاستفادة من نُهُج المساءلة الحالية والجديدة، بما في ذلك آلية المساءلة العليا للمساواة بين الجنسين، وأداء خطة العمل الموضوعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمؤشر الجنساني. سيتم رصد تطبيق السياسات والبروتوكولات المتعلقة بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار التفاعل بين إدارة الموارد البشرية والعمليات، وفي جميع السياقات التي يعمل فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وسيتم الإبلاغ عنها بانتظام وشفافية.

تحقيق نتائج برنامجية

توفر استراتيجية المساواة بين الجنسين توجيهات حول طريقتين مترابطتين لأداء لعمل، وذلك دعماً نظريتها للتغيير. تستخدم الطريقة الأولى النُهُج المستهدفة، حيث تعمل مع النساء والمراهقات والمنظمات النسائية والمناصرين الذكور للنهوض بالمساواة بين الجنسين. تدمج الطريقة الثانية اعتبارات المساواة بين الجنسين في البرامج المواضيعية، والتوجيه الإداري، والميزنة والأنظمة الإدارية من أجل "تعميم" المنظور الجنساني.

النُهُج المستهدفة.

يتمثل الهدف المباشر لمبادرات المساواة بين الجنسين المستهدفة وتمكين المرأة في تلبية المصالح الاستراتيجية للنساء والفتيات وإحداث تغيير تحولي في علاقات السلطة بين الجنسين. وينعكس هذا النهج المستهدف في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2022-2025، بما في ذلك المخرجات، مع التركيز على معالجة المساواة بين الجنسين من خلال تغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية.

التعميم

يهدف مراعاة المنظور الجنساني عبر مجالات البرامج المواضيعية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحسين النتائج في مجال جمع البيانات والتحليل الديموغرافي، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والشباب في إطار التنمية، والعمل الإنساني، والتدخلات التي تهدف إلى استدامة السلام. ويتم ذلك عبر مسرعات ومخرجات صندوق الأمم المتحدة للسكان 6 × 6 في ما يتعلق بالخطة الاستراتيجية 2022-2025 من خلال بناء القدرات وتحسين النظم البرامجية والتنظيمية واستخدام النُهُج والأدوات المراعية للمنظور الجنساني. يهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى تحقيق مكاسب متعددة الأوجه من شأنها تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.

وتسهم النُهُج المستهدفة والمعممة في تحويل المعايير الاجتماعية والجنسانية، وتغيير القيم المجتمعية بين الأجيال وزيادة قدرة النساء والمراهقات على التصرف والاختيار والوصول إلى الخدمات. يمكن أن يصبح تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صندوق الأمم المتحدة للسكان أكثر تعمقًا وفعالية مع زيادة قدرة الموظفين على التحليل الجنساني والتمويل والتخطيط والتنفيذ المراعيين للمنظور الجنساني والتحول في المواقف الجنسانية. إن دمج التحليل الجنساني، وإقامة شراكات مع المنظمات النسائية التقدمية، ودمج الحركات النسائية وعناصر تغيير الأجيال، من شأنها أن تضيف جميعها قيمة لبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبمرور الوقت، ستُطبق مناهج التحول في المواقف الجنسانية تطبيقًا شاملاً ومتسقًا في جميع المجالات المواضيعية.

الاستعداد للمستقبل

قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مساهمات هامة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال الأدوار المختلفة التي يضطلع بها على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

وقد تحققت مكاسب كبيرة في مجال تمكين النساء والمراهقات وتوفير حقوقهن، فضلاً عن صحتهن الجنسية والإنجابية، في جميع مجالات ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وسيتعين على الصندوق في المستقبل زيادة قدرة برامجه على التكيف حتى يكون مستعدًا للمستقبل. ستمكن زيادة المرونة من التصدي بفعالية أكبر للتحديات العالمية الحالية والناشئة والمعقدة للغاية. ويتضمن ذلك التغيرات المناخية، والأزمات الإنسانية، والتحولات الديموغرافية، والرقمنة، وتزايد الاتجاهات المحافظة، وما يتعلق بذلك من مقاومة لحقوق الإنسان للنساء والفتيات. وقد هددت جميع هذه الأحداث المكاسب الإنمائية في مجالات المساواة بين الجنسين، وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي، والقضاء على الممارسات الضارة ودعم حقوق النساء والمراهقات. سيعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان أنواعًا جديدة من القدرات وسيسخرها، عند الاقتضاء، لتحسين برامجه المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وسيشمل ذلك إجراء تحليل مستمر لتخصيص الموارد وفعالية البرامج، ومواصلة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وتوسيع نطاق الشراكات، وهو ما سيمكّن صندوق الأمم المتحدة للسكان من أن يكون "مستعدًا للمستقبل" وقادرًا على قيادة جدول الأعمال التحولي العالمي للمساواة بين الجنسين.

تتبع نتائج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يطبق صندوق الأمم المتحدة للسكان العديد من الاستراتيجيات والنُهُج في عمله صوب تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة. وهذه النُهُج مصممة لتلبي سياقات محددة وتُطبق في جميع المجالات البرنامجية وعلى كل مستوى تنفيذي. يسلط الشكل 6 الضوء على عينة من النتائج التي يتعين تحقيقها خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2022-2025. وتتوافق هذه النتائج، وغيرها من النتائج المفصلة في هذه الاستراتيجية، مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويمكن رصدها من خلال أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات الخطة الاستراتيجية كما هو موضح أدناه.

الشكل 6 | النتائج المرجوة المختارة لفترة الخطة الاستراتيجية 2022-2025 والمؤشرات ذات الصلة

النتائج الاستراتيجية ذات الصلة	مؤشرات الخطة الاستراتيجية
• **النتيجة الاستراتيجية 1.1** (انظر أعلاه).	• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 1.1.** عدد البلدان التي لديها نظم قانونية وطنية تمتثل لمعايير حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
• **النتيجة الاستراتيجية 3.2:** يتمتع الأشخاص المعرضون للخطر والمهمشون بفرص متكافئة للوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية عالية الجودة والاستفادة منها.	• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 3.1** عدد البلدان التي لديها نظم وطنية تضمن الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية عالية الجودة والاستفادة منها.
• **النتيجة الاستراتيجية 3.5** يتمتع الشباب، وخاصة المراهقات والشابات، بالقدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم الجنسية والإنجابية وممارستها.	• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 3.5** عدد البلدان التي لديها نظم وطنية تضمن حصول المراهقين والشباب على خدمات وقائية وعلاجية عالية الجودة للصحة الجنسية والإنجابية.
	• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 5.1.1** عدد البلدان التي لديها نظم وطنية تضمن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
	• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 3.1** عدد البلدان التي لديها نظم وطنية تضمن الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية عالية الجودة والاستفادة منها.
	• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 1.1** عدد البلدان التي لديها نظم وطنية تضمن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
	• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 3.1.** (انظر أعلاه).
	• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 3.2:** عدد البلدان التي لديها نظم وطنية تضمن الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية عالية الجودة والاستفادة منها.
	• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 3.5** عدد البلدان التي لديها نظم وطنية تضمن حصول المراهقين والشباب على خدمات وقائية وعلاجية عالية الجودة للصحة الجنسية والإنجابية.

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والخطة الاستراتيجية ذات الصلة	المخاطر والنتائج المرجوة
• تحليلات توجيهات السياسات الدولية التي تتناول عوائق الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية التي تقودها المرأة، بما في ذلك تغير المناخ، على تحقيق نتائج التنمية المستدامة والتمكين الاقتصادي للمرأة.	• سيؤدي عدم توافر البيانات الكمية والنوعية حول الاتجاهات في السياسات الدولية إلى عرقلة تحليل البرامج.
• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 4.5** عدد البلدان التي تقوم بتحليل الموازنات العامة وتتبعها من منظور النوع الاجتماعي.	
• **هدف التنمية المستدامة 5.6.1** نسبة النساء من سن ١٥ إلى ٤٩ عامًا اللاتي يتخذن قراراتهن بأنفسهن بشأن العلاقات الجنسية والصحة الإنجابية والرعاية الصحية، والتي يحترمن حقوقهن في هذه المجالات.	• تتطلب برامج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أطرًا تحليلية مستدامة، وتنظيم الأسرة، والتعليم الجنسي الشامل، وأنظمة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتدخلات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب، والأمراض المنقولة جنسيًا/فيروس نقص المناعة البشرية.
• **هدف التنمية المستدامة 5.6.2** عدد البلدان التي لديها أطر تنظم الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والرعاية.	
• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 1.2** نسبة البلدان التي تعزز المساواة بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والحماية الاجتماعية، والوظائف اللائقة، والعمل في الاقتصاد غير الرسمي.	
• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 2.11** عدد النساء والشباب، بما في ذلك النساء والشباب ذوي الإعاقة، الذين يستفيدون من خدمات الحماية القانونية، والوقاية، والإنجابية، والصحة الجنسية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي) والممارسات الضارة.	• تتطلب برامج التعليم الجنسي الشامل تعزيز المناهج الدراسية لتشمل الفتيات اللاتي تتعاملن مع العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا سيما النساء والشباب الأكثر تهميشًا، والمساكن الآمنة، وتنفيذها على نطاق أوسع وتوسيعه.
• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 4.2** نسبة البلدان التي تجمع البيانات المصنفة (بما في ذلك حسب العمر والجنس والعرق والإعاقة وغيرها من عوامل التمييز المتداخلة) عن الركب، وتحلل الاتجاهات في العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة.	
• **هدف التنمية المستدامة 5.أ.1** نسبة مجموع الزراعيين الذين يملكون أو يديرون أراضي زراعية، وأصحاب الأراضي الذين يتمتعون بحقوق مضمونة في الأراضي، (أ) حسب الجنس؛ (ب) حسب نوع الحيازة.	• تتطلب برامج التعليم الجنسي الشامل تعزيز المناهج الدراسية لتشمل الفتيات اللاتي تتعاملن مع العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا سيما النساء والشباب الأكثر تهميشًا، والمساكن الآمنة، وتنفيذها على نطاق أوسع وتوسيعه.
• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 3.2** نسبة البلدان التي تقيس مجموعة مكيفة من حسابات الطاقة الزمنية التي تعدها المكاتب الإحصائية الوطنية، بما في ذلك حسب الجنس والعرق والإعاقة والموقع الجغرافي.	
• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 1.2** نسبة البلدان التي تعزز المساواة بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والحماية الاجتماعية، والوظائف اللائقة، والعمل في الاقتصاد غير الرسمي.	• تتطلب برامج التعليم الجنسي الشامل تعزيز المناهج الدراسية لتشمل الفتيات اللاتي تتعاملن مع العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا سيما النساء والشباب الأكثر تهميشًا، والمساكن الآمنة، وتنفيذها على نطاق أوسع وتوسيعه.
• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 1.10** عدد البلدان التي لديها خطط وميزانيات وطنية تعالج عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس والإعاقة والموقع الجغرافي.	• تتطلب برامج التعليم الجنسي الشامل تعزيز المناهج الدراسية لتشمل الفتيات اللاتي تتعاملن مع العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا سيما النساء والشباب الأكثر تهميشًا، والمساكن الآمنة، وتنفيذها على نطاق أوسع وتوسيعه.
• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 4.1** نسبة البلدان التي تجمع البيانات المصنفة حسب الجنس والإعاقة والموقع الجغرافي لتحليل مؤشرات الصحة الجنسية والإنجابية والمعلومات المتعلقة بالصحة.	
• **مؤشر الخطة الاستراتيجية 6.3** نسبة البلدان التي تشارك المراهقين والشباب في وضع برامج وسياسات تعالج الحمل والأمومة في سن المراهقة، بما في ذلك الشباب ذوي الإعاقة، في بيئات آمنة وداعمة، وتقيس نتائج البرامج والسياسات.	• تتطلب برامج التعليم الجنسي الشامل تعزيز المناهج الدراسية لتشمل الفتيات اللاتي تتعاملن مع العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا سيما النساء والشباب الأكثر تهميشًا، والمساكن الآمنة، وتنفيذها على نطاق أوسع وتوسيعه.

UNFPA